

الحقوق الاقتصادية في ظل الفقر والرفاه: دراسة مقارنة بين العراق ومصر والقانون الدولي

غثوان علي حسين / طالب دكتوراه / جامعة قم

استاذ القانون الدكتور محمد شربت / كلية القانون / جامعة قم / إيران / قم

Economic rights in the context of poverty and well-being: a comparative study between Iraq, Egypt and international law

Ghatwan Ali Hossein / PhD student / Qom state university

Dr. Mohammad Sharabati / Faculty of law / Qom state university

Professor of law at Qom state university

المخلص

تتناول هذه الدراسة الحقوق الاقتصادية في سياق الفقر والرفاهية من خلال مقارنة بين النظامين القانونيين في العراق ومصر، مع تسليط الضوء على دور القانون الدولي في تعزيز هذه الحقوق. يركز البحث على تحليل الإطار المفاهيمي للحقوق الاقتصادية، التي تشمل حقوقاً مثل العمل، التعليم، الصحة، الضمان الاجتماعي، والبيئة النظيفة، باعتبارها جزءاً أساسياً من حقوق الإنسان. كما يناقش العلاقة بين الحقوق الاقتصادية والفقر والرفاهية، حيث يُبرز تأثير الفقر على ممارسة هذه الحقوق ودورها في تقليل الفجوة الاجتماعية وتعزيز التنمية المستدامة. تستعرض الدراسة المعايير الدولية لحماية الحقوق الاقتصادية، بما في ذلك الاتفاقيات الدولية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦، واتفاقيات منظمة العمل الدولية. كما تسلط الضوء على الالتزامات القانونية للدول تجاه هذه الحقوق، سواء على المستوى الوطني أو الدولي. وبالنسبة للعراق ومصر، يتم تحليل النصوص الدستورية والقوانين الفرعية التي تنظم الحقوق الاقتصادية، مع التركيز على دور القضاء في حماية هذه الحقوق من خلال الأحكام القضائية التي تعزز العدالة الاجتماعية. تُظهر الدراسة أن كلا البلدين يواجهان تحديات كبيرة في تنفيذ الالتزامات القانونية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية المعقدة. ومع ذلك، فإن التجارب القضائية في كلا النظامين تُبرز أهمية القضاء كآلية فعالة لحماية الحقوق الاقتصادية وتعزيز العدالة الاجتماعية. تقدم الدراسة توصيات لتحسين التشريعات الوطنية وضمان توافقها مع المعايير الدولية، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي لمعالجة الأسباب الهيكلية للفقر وعدم المساواة. في النهاية، تؤكد الدراسة أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب نهجاً شاملاً يربط بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية لضمان تمتع جميع المواطنين بالحقوق الاقتصادية الأساسية. **الكلمات المفتاحية:** الحقوق الاقتصادية، الفقر، الرفاه، التنمية المستدامة، القانون العراقي، القانون المصري، القانون الدولي.

Abstract

This study examines economic rights in the context of poverty and well-being through a comparison between the legal systems in Iraq and Egypt, highlighting the role of international law in promoting these rights. The research focuses on analyzing the conceptual framework of Economic Rights, which include rights such as Labor, Education, Health, Social Security, and a clean environment, as an essential part of human rights. He also discusses the relationship between economic rights, poverty and well-being, highlighting the impact of poverty on the exercise of these rights and its role in reducing the social gap and promoting sustainable development. The study reviews international standards for the protection of economic rights, including international conventions such as the International Covenant on economic, social and cultural rights of ١٩٦٦, and the conventions of the International Labor Organization. It also highlights the legal obligations of states to these rights, both at the national and international level. For Iraq and Egypt, the constitutional texts and by-laws regulating economic rights are analyzed, focusing on the role of the judiciary in protecting these rights through judicial rulings that promote social justice. The study shows that both countries face significant challenges in implementing legal obligations related to economic rights due to complex economic and political conditions. However, judicial experiences in both systems highlight the importance of the judiciary as an effective

mechanism for protecting economic rights and promoting social justice. The study provides recommendations for improving national legislation and ensuring its conformity with international standards, as well as strengthening international cooperation to address the structural causes of poverty and inequality. In conclusion, the study emphasizes that achieving sustainable development requires a comprehensive approach that links economic, social and legal policies to ensure that all citizens enjoy basic economic rights. **Keywords:** economic rights, poverty, welfare, sustainable development, Iraqi law, Egyptian law, international law.

المقدمة

يشكل موضوع الحقوق الاقتصادية في ظل الفقر والرفاه محورياً أساسياً في الدراسات القانونية والاجتماعية المعاصرة، نظراً للترابط الوثيق بين الحقوق الاقتصادية ومستويات المعيشة للأفراد والمجتمعات. إن اختيار هذا الموضوع جاء نتيجة الحاجة الملحة لتحليل العلاقة بين الحقوق الاقتصادية والتنمية المستدامة، خاصة في دول مثل العراق ومصر مع التركيز على دور القانون الدولي في تعزيز الحقوق الاقتصادية وتقليل الفقر. حيث تتداخل الأبعاد القانونية والاجتماعية والاقتصادية بشكل كبير. يهدف البحث إلى استكشاف كيفية تأثير النصوص القانونية والاجتهادات القضائية على تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفقر وتعزيز الرفاهية. يتم الاعتماد في الدراسة على منهج مقارنة لتحليل الأنظمة القانونية في العراق ومصر، مع التركيز على النصوص الدستورية والقوانين الفرعية والتطبيقات القضائية، مما يتيح فهم أعمق للتحديات والفرص في تحقيق التنمية المستدامة عبر تعزيز الحقوق الاقتصادية.

بيان المسألة:

تُعدّ الحقوق الاقتصادية من الركائز الأساسية لحقوق الإنسان التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان الكرامة الإنسانية. ومع ذلك، تواجه العديد من الدول، ومنها العراق ومصر، تحديات كبيرة في تفعيل هذه الحقوق نتيجة الأزمات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة. يعاني مواطنو هذه الدول من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، مما يحدّ من قدرتهم على ممارسة حقوقهم الاقتصادية الأساسية كالحق في العمل والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي. كما تبرز إشكالية الفجوة الواضحة بين النصوص القانونية التي تكفل هذه الحقوق وبين الواقع العملي الذي يشهد قصوراً في التنفيذ والتطبيق. وعليه، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول تحليل مدى فعالية الأنظمة القانونية في العراق ومصر في حماية الحقوق الاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة، مع التركيز على دور القانون الدولي كإطار تنظيمي يمكن أن يسهم في تحسين الالتزام بهذه الحقوق وتقليل الفقر، وكيفية تجسير الهوة بين النصوص القانونية والتطبيق الفعلي لها.

أهمية البحث:

تتمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعاً محورياً في النظام القانوني الدولي والوطني، ألا وهو الحقوق الاقتصادية وعلاقتها بالفقر والرفاه. فالبحث يسلط الضوء على العلاقة الجدلية بين النصوص القانونية وفعاليتها في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. كما تبرز أهمية الدراسة في تحليلها المقارن للنظامين القانونيين العراقي والمصري، مما يتيح استخلاص الدروس المستفادة وتحديد أفضل الممارسات في مجال حماية الحقوق الاقتصادية. وتزداد أهمية البحث في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة التي تواجهها الدول النامية، حيث يمكن أن تسهم نتائجه في تقديم توصيات عملية لتطوير التشريعات الوطنية وتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. كما أن البحث يقدم إضافة علمية هامة للمكتبة القانونية العربية من خلال تأصيله النظري للعلاقة بين الحقوق الاقتصادية والفقر والرفاه، وتحليله العميق للاجتهادات القضائية في هذا المجال، مما يسهم في تطوير الفكر القانوني العربي.

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المترابطة والمتكاملة. أولاً، تحليل الإطار المفاهيمي والقانوني للحقوق الاقتصادية في سياق الفقر والرفاه، من خلال دراسة النصوص الدستورية والقوانين الفرعية والاجتهادات القضائية في كل من العراق ومصر. ثانياً، تقييم مدى التزام هذه الدول بالمعايير الدولية لحماية الحقوق الاقتصادية، وتحديد الفجوات التشريعية والتنفيذية التي تعيق تحقيق هذه الحقوق. ثالثاً، استكشاف العلاقة التفاعلية بين الحقوق الاقتصادية والفقر والرفاه، وكيف يمكن لهذه الحقوق أن تكون أداة فعالة للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. رابعاً، تحليل دور القضاء في حماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية، من خلال دراسة الاجتهادات القضائية البارزة في هذا المجال. وأخيراً، تقديم توصيات عملية لتطوير التشريعات الوطنية وتعزيز التعاون الدولي في مجال حماية الحقوق الاقتصادية ومكافحة الفقر، بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

تُعدّ الحقوق الاقتصادية جزءاً أساسياً من حقوق الإنسان التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان الكرامة الإنسانية. فهي تشمل مجموعة من الحقوق التي ترتبط مباشرة بتوفير الاحتياجات الأساسية للأفراد، مثل العمل، والتعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي. ومع ذلك، فإن ممارسة هذه الحقوق تتأثر بشكل كبير بمستوى الفقر والرفاه في المجتمعات. ولذلك، فإن فهم الإطار المفاهيمي والتحليلي للحقوق الاقتصادية يُعدّ ضرورياً لتحديد دورها في معالجة الفقر وتعزيز الرفاه. وفي هذا المبحث، سيتم تناول تعريف الحقوق الاقتصادية (المطلب الأول)، نطاقها وأهميتها (المطلب الثاني)، والعلاقة بينها وبين الفقر والرفاه (المطلب الثالث) من خلال تحليل شامل ومقارن.

المطلب الأول: تعريف الحقوق الاقتصادية

تُعتبر الحقوق الاقتصادية من الركائز الأساسية لحقوق الإنسان، حيث تهدف إلى ضمان الكرامة الإنسانية وتحقيق العدالة الاجتماعية. لفهم هذه الحقوق، يجب تحديد مفهومها، تمييزها عن غيرها، ومعرفة مصادرها، وهو ما سيتم تناوله في الفروع التالية لهذا المطلب. الفرع الأول: مفهوم الحقوق الاقتصادية كجزء من حقوق الإنسان. تُعدّ الحقوق الاقتصادية جزءاً لا يتجزأ من منظومة حقوق الإنسان، حيث تهدف إلى ضمان الكرامة الإنسانية وتحقيق العدالة الاجتماعية. تتبع هذه الحقوق من المبادئ العامة لحقوق الإنسان التي تؤكد على المساواة وعدم التمييز، وتكفل للأفراد الحق في العيش الكريم. ومن أبرز هذه الحقوق: الحق في العمل، الحق في التعليم، الحق في الصحة، والحق في مستوى معيشي لائق. وقد أكدت العديد من المواثيق الدولية، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦، على أهمية هذه الحقوق وضرورة التزام الدول بتوفيرها وضمانها لمواطنيها. تتميز الحقوق الاقتصادية بكونها حقوقاً إيجابية تتطلب من الدول اتخاذ إجراءات فعّالة لتحقيقها، مثل وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة، وتخصيص الموارد اللازمة لضمان توفير الخدمات الأساسية. ومن الناحية القانونية، تُعتبر هذه الحقوق ملزمة للدول بموجب القوانين الوطنية والدولية. فعلى سبيل المثال، ينص الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في المادة (٣٠) على التزام الدولة بضمان حياة كريمة للمواطنين من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل السكن والصحة والتعليم. تُظهر أهمية الحقوق الاقتصادية كجزء من حقوق الإنسان في قدرتها على تقليل الفجوات الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة. إذ إن ضمان هذه الحقوق يساهم في الحد من الفقر وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. ومع ذلك، تواجه العديد من الدول تحديات كبيرة في تنفيذ هذه الحقوق نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية المعقدة. لذلك، فإن تعزيز التعاون الدولي وتطوير التشريعات الوطنية يُعدّ ضرورياً لتحقيق هذه الأهداف.^٣ الفرع الثاني: تمييز الحقوق الاقتصادية عن غيرها من الحقوق. تُعتبر الحقوق الاقتصادية من الحقوق الإيجابية التي تتطلب تدخل الدولة لضمان تحقيقها، وهي تختلف عن الحقوق المدنية والسياسية التي تُعرف بأنها حقوق سلبية تتطلب عدم تدخل الدولة في ممارسة الأفراد لها. فالحقوق الاقتصادية تشمل توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم، والصحة، والعمل، مما يفرض على الدول التزامات قانونية لتخصيص الموارد اللازمة وضمان تحقيق هذه الحقوق. ومن الناحية القانونية، تم تكريس هذه الحقوق في العديد من المواثيق الدولية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦، الذي يلزم الدول باتخاذ خطوات تدريجية لتحقيق هذه الحقوق وفقاً لإمكاناتها الاقتصادية. العدالة الاجتماعية كمبدأ قانوني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حيث تسعى إلى تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الأفراد. ومن هنا يظهر الفرق بين الحقوق الاقتصادية وغيرها من الحقوق؛ فالحقوق المدنية والسياسية تهدف إلى حماية الحريات الفردية مثل حرية التعبير وحق التصويت، بينما الحقوق الاقتصادية تركز على تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد لضمان حياة كريمة. في هذا السياق، ينص الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في المادة (٣٠) على التزام الدولة بتوفير الحياة الكريمة للمواطنين من خلال ضمان الخدمات الأساسية.^٤ التمييز بين الحقوق الاقتصادية وغيرها من الحقوق يظهر أيضاً في طبيعة الالتزامات القانونية المترتبة عليها. فالحقوق المدنية والسياسية تتطلب من الدول الامتناع عن التدخل في ممارسة الأفراد لها، بينما الحقوق الاقتصادية تفرض على الدول اتخاذ خطوات فعّالة لتوفير الخدمات الأساسية وضمان توزيع عادل للموارد. هذا التمييز يعكس أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. ومع ذلك، تواجه العديد من الدول تحديات كبيرة في تنفيذ هذه الحقوق نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية المعقدة.^٥ الفرع الثالث: مصادر الحقوق الاقتصادية تُستمد الحقوق الاقتصادية من مصادر متعددة تشمل القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، مما يجعلها جزءاً أساسياً من منظومة حقوق الإنسان. على المستوى المحلي، تُعتبر الدساتير والتشريعات الوطنية المصدر الأساسي لهذه الحقوق، حيث تنص على التزامات الدول تجاه مواطنيها لضمان حياة كريمة. في العراق، ينص الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في

المادة (٣٠) على أن الدولة تلتزم بتوفير الخدمات الأساسية مثل السكن والصحة والتعليم والعمل، مما يعكس أهمية هذه الحقوق في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. أما على المستوى الدولي، فإن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ يُعدّ أحد أبرز المواثيق التي تُلزم الدول بالعمل على تحقيق هذه الحقوق تدريجياً وفقاً لإمكاناتها الاقتصادية. ^٦ المواثيق الدولية تُعتبر مصدراً مهماً للحقوق الاقتصادية حيث تُحدد المعايير الدنيا التي يجب أن تلتزم بها الدول لضمان هذه الحقوق. من أبرز هذه المواثيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ الذي نص في المادة (٢٥) على حق كل فرد في مستوى معيشي يضمن له الصحة والرفاهية. بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إطاراً قانونياً شاملاً يُلزم الدول بتقديم تقارير دورية حول مدى تقدمها في تحقيق هذه الحقوق. كما تُسهم الاتفاقيات الدولية الأخرى مثل اتفاقية العمل الدولية في تعزيز حقوق العمال وضمان بيئة عمل آمنة وعادلة. ^٧ التشريعات الوطنية والدولية تتكامل لضمان الحقوق الاقتصادية للأفراد. فعلى المستوى الوطني تُلزم القوانين الدول بتوفير الخدمات الأساسية لمواطنيها مثل التعليم والصحة والعمل ضمن إطار العدالة الاجتماعية. أما على المستوى الدولي فتُعتبر المواثيق والاتفاقيات الدولية أدوات رقابية تُلزم الدول بالامتثال للمعايير العالمية. ومع ذلك تواجه العديد من الدول تحديات كبيرة في تنفيذ هذه الالتزامات بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية المعقدة. لذلك فإن التعاون الدولي وتطوير التشريعات الوطنية يُعدّان ضروريين لتحقيق هذه الأهداف وضمان استعادة الجميع من الحقوق الاقتصادية. ^٨ المطلوب الثاني: العلاقة بين الحقوق الاقتصادية والفقر والرفاه تُعدّ العلاقة بين الحقوق الاقتصادية والفقر والرفاه من المحاور الأساسية التي تُبرز تأثير الحقوق الاقتصادية في تحسين مستوى المعيشة وتقليل الفجوة الاجتماعية. يتناول هذا المطلوب دور هذه الحقوق في تحقيق العدالة الاجتماعية عبر فروعها الثلاثة: تأثير الفقر على ممارسة الحقوق الاقتصادية، دور الحقوق الاقتصادية في الحد من الفقر وتعزيز الرفاه، وتجارب دولية ناجحة في هذا المجال. الفرع الأول: كيف يؤثر الفقر على ممارسة الحقوق الاقتصادية والفقر والرفاه تُعدّ العلاقة بين الحقوق الاقتصادية والفقر والرفاه من المحاور الأساسية التي تُبرز تأثير يُحرم الأفراد من الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية التي تضمن لهم حياة كريمة. عندما يكون مستوى الفقر مرتفعاً، يصبح من الصعب على الأفراد الحصول على فرص عمل مناسبة، أو الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية. هذا الحرمان يؤدي إلى تفاقم الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين الطبقات المختلفة في المجتمع. وقد أكدت المواثيق الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ضرورة مكافحة الفقر كشرط أساسي لضمان ممارسة هذه الحقوق بشكل فعال. ^٩ على المستوى الوطني، يُظهر الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ اهتماماً واضحاً بمكافحة الفقر وضمان الحقوق الاقتصادية للمواطنين. تنص المادة (٣٠) منه على التزام الدولة بتوفير حياة كريمة من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل السكن والصحة والتعليم. ومع ذلك، فإن الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تواجه العراق تؤثر بشكل كبير على قدرة الدولة على تنفيذ هذه الالتزامات. هذا يبرز الحاجة إلى تطوير سياسات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تقليل معدلات الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية. ^{١٠} تأثير الفقر على ممارسة الحقوق الاقتصادية يمتد أيضاً إلى المستوى الدولي حيث تواجه العديد من الدول النامية تحديات كبيرة في تحقيق هذه الحقوق بسبب نقص الموارد وضعف البنية التحتية. لذلك فإن التعاون الدولي وتقديم الدعم المالي والفني لهذه الدول يُعدّان ضروريين لضمان تحقيق التنمية المستدامة وتقليل معدلات الفقر. كما أن تعزيز التشريعات الوطنية لتكون متوافقة مع المعايير الدولية يُمكن أن يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفئات الأكثر ضعفاً. ^{١١} الفرع الثاني: دور الحقوق الاقتصادية في الحد من الفقر وتعزيز الرفاه. الحقوق الاقتصادية تُعتبر وسيلة فعالة للحد من الفقر وتعزيز الرفاه الاجتماعي، حيث تساهم في تحسين الظروف المعيشية للأفراد من خلال توفير فرص العمل، والتعليم، والخدمات الصحية. عندما يتم ضمان هذه الحقوق، يتمكن الأفراد من تحقيق مستوى معيشي لائق، مما يؤدي إلى تقليل الفجوة الاجتماعية والاقتصادية. وقد أكدت المواثيق الدولية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ على أهمية هذه الحقوق كأداة لتحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر. ^{١٢} على المستوى الوطني، تلعب التشريعات دوراً مهماً في تعزيز الحقوق الاقتصادية للحد من الفقر. في العراق ومصر، تُظهر النصوص الدستورية التزام الدول بتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والعمل كجزء من استراتيجيات مكافحة الفقر. على سبيل المثال، ينص الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في المادة (٣٠) على التزام الدولة بضمان حياة كريمة للمواطنين. ومع ذلك، فإن تنفيذ هذه الالتزامات يتطلب موارد مالية وسياسات اقتصادية فعالة لمواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر على تحقيق هذه الحقوق. ^{١٣} تعزيز الرفاه الاجتماعي من خلال الحقوق الاقتصادية يتطلب تعاوناً دولياً لتقديم الدعم الفني والمالي للدول النامية. الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقيات منظمة العمل الدولية تُعتبر أدوات فعالة لدعم الدول في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل معدلات الفقر. ومع ذلك يبقى التنفيذ الفعلي لهذه الالتزامات تحدياً كبيراً يتطلب تطوير التشريعات الوطنية لتكون متوافقة مع المعايير الدولية وضمان استعادة الجميع من هذه الحقوق. ^{١٤} الفرع الثالث: تجارب دولية في هذا المجال. تُعدّ التجارب الدولية في مجال الحقوق الاقتصادية أدوات هامة لفهم كيفية تأثير

السياسات المختلفة على الحد من الفقر وتعزيز الرفاه. تجربة البرازيل من خلال برنامج "بولسا فاميليا" تُعتبر مثالاً ناجحاً، حيث اعتمدت الحكومة نظام تحويلات نقدية مشروطة للأسر الفقيرة مقابل التزامها بإرسال أطفالها إلى المدارس وتلقي الرعاية الصحية. هذا البرنامج ساهم بشكل كبير في تقليل معدلات الفقر وتعزيز فرص التعليم والرعاية الصحية، مما يعكس أهمية الربط بين الحقوق الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.^٥ في جنوب إفريقيا، يُعتبر الدستور أحد أكثر الدساتير تقدماً في العالم من حيث تضمينه للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فقد نص على الحق في السكن الملائم والرعاية الصحية والتعليم. كما قامت الحكومة بتطبيق برامج إسكان اجتماعي واسعة النطاق تهدف إلى توفير مساكن للفئات الأكثر احتياجاً. هذه السياسات لم تساهم فقط في تحسين الظروف المعيشية ولكن أيضاً في تقليل الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين الطبقات المختلفة.^٦ التجربة الهندية تُبرز أهمية الاستثمار في التعليم كوسيلة للحد من الفقر وتعزيز الرفاه. من خلال برامج مثل "حق التعليم"، ضمنت الحكومة حصول جميع الأطفال على التعليم الأساسي المجاني والإلزامي. هذا الاستثمار أدى إلى تحسين معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة وزيادة فرص العمل للشباب. هذه التجارب الدولية تؤكد أن تحقيق الحقوق الاقتصادية يتطلب سياسات شاملة ومتكاملة تستهدف الفئات الأكثر ضعفاً.^٧

المبحث الثاني: الحقوق الاقتصادية في القانون الدولي

يتناول هذا المبحث الحقوق الاقتصادية في إطار القانون الدولي، مسلطاً الضوء على المعايير الدولية لحماية هذه الحقوق. يبدأ بدراسة الاتفاقيات الدولية الرئيسية التي تركز الحقوق الاقتصادية، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ثم ينتقل إلى تحليل دور الأمم المتحدة في تعزيز وحماية هذه الحقوق من خلال آلياتها المختلفة. وأخيراً، يستعرض التزامات الدول تجاه حقوق الإنسان الاقتصادية، موضحاً الواجبات المفروضة على الدول لضمان تمتع مواطنيها بهذه الحقوق الأساسية.

المطلب الأول: المعايير الدولية لحماية الحقوق الاقتصادية

يركز هذا المطلب على المعايير الدولية لحماية الحقوق الاقتصادية، وهي ركيزة أساسية في منظومة حقوق الإنسان العالمية. يستعرض الفرع الأول الاتفاقيات الدولية الرئيسية التي تؤسس وتنظم هذه الحقوق، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أما الفرع الثاني فيتناول دور الأمم المتحدة في تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية من خلال هيئاتها ولجانها المتخصصة. ويختتم المطلب بالفرع الثالث الذي يبحث في التزامات الدول تجاه هذه الحقوق، موضحاً الواجبات القانونية والأخلاقية المترتبة على الدول لضمان تمتع مواطنيها بالحقوق الاقتصادية الأساسية. الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية تشكل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية حجر الأساس في بناء منظومة قانونية عالمية لحماية وتعزيز هذه الحقوق. ويأتي في مقدمتها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يعد بمثابة دستور عالمي للحقوق الاقتصادية. فقد تضمن هذا العهد مجموعة واسعة من الحقوق الأساسية كالحق في العمل والحق في مستوى معيشي لائق والحق في الضمان الاجتماعي. وقد ألزم الدول الأطراف، ومنها العراق ومصر، باتخاذ خطوات فعلية لضمان التمتع التدريجي بهذه الحقوق. ويثير هذا الالتزام إشكاليات قانونية حول مدى إمكانية التقاضي بشأن هذه الحقوق أمام المحاكم الوطنية، وحدود سلطة القضاء في مراقبة السياسات الاقتصادية للحكومات. كما يطرح تساؤلات حول كيفية تحديد "الحد الأدنى الأساسي" من هذه الحقوق الذي يجب على الدول ضمانه فوراً، حتى في ظل محدودية الموارد. ويتطلب تفسير هذه الالتزامات اجتهادات قضائية وفقهية دقيقة لتحديد نطاق وحدود مسؤولية الدولة في هذا المجال.^٨ وتضيف اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) بعداً هاماً في مجال الحقوق الاقتصادية، حيث تركز على مبدأ المساواة وعدم التمييز. فقد ألزمت الدول الأطراف باتخاذ تدابير لضمان المساواة الفعلية للمرأة في الحياة الاقتصادية. وتثير هذه الاتفاقية إشكاليات قانونية حول مدى جواز التمييز الإيجابي لصالح المرأة في المجال الاقتصادي، وحدود هذا التمييز. كما تطرح تساؤلات حول كيفية موازنة هذه الالتزامات مع الحق في الخصوصية الثقافية والدينية، خاصة في الدول الإسلامية كالعراق ومصر. ويتطلب تطبيق هذه الاتفاقية مراجعة شاملة للتشريعات الوطنية لضمان عدم التمييز ضد المرأة في مجالات العمل والضمان الاجتماعي والملكية. كما يثير تنفيذها تحديات عملية في مواجهة الأعراف والتقاليد الاجتماعية التي قد تعيق المشاركة الاقتصادية الكاملة للمرأة. ويتطلب ذلك جهوداً متكاملة على المستويات التشريعية والقضائية والتنفيذية لضمان الترجمة الفعلية لمبدأ المساواة الاقتصادية بين الجنسين.^٩ وتلعب اتفاقيات منظمة العمل الدولية دوراً محورياً في تشكيل الإطار القانوني الدولي لحقوق العمال. فالاتفاقيتان رقم ٨٧ و ٩٨ تضعان الأسس القانونية لحرية التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية. وتثير هذه الاتفاقيات إشكاليات قانونية حول مدى انطباقها على العاملين في القطاع غير الرسمي، الذي يشكل نسبة كبيرة من القوى العاملة في دول كالعراق ومصر. كما تطرح تساؤلات حول كيفية موازنة هذه الحقوق مع حق الدولة في تنظيم الإضرابات في المرافق الحيوية. ويتطلب تطبيق هذه الاتفاقيات مراجعة شاملة لقوانين العمل والنقابات لضمان توافقها مع المعايير الدولية. كما يثير تنفيذها تحديات عملية في ظل هيمنة النقابات الحكومية في بعض

الدول وضعف ثقافة العمل النقابي المستقل. ويتطلب ذلك جهوداً متواصلة لتعزيز الوعي بحقوق العمال وبناء قدرات النقابات المستقلة. كما يستدعي تفسيراً مرناً لمفهوم "العامل" ليشمل فئات جديدة مثل العاملين في الاقتصاد الرقمي والعمل عن بعد.^{٢٠} وتضيف اتفاقية حقوق الطفل بعداً هاماً في مجال الحقوق الاقتصادية، حيث تركز على حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي. وتثير هذه الاتفاقية إشكاليات قانونية حول كيفية الموازنة بين حظر عمل الأطفال وبين الواقع الاقتصادي الصعب لبعض الأسر في دول كالعراق ومصر. كما تطرح تساؤلات حول مدى إمكانية تطبيق معايير موحدة لسن العمل في ظل اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الدول. ويتطلب تطبيق هذه الاتفاقية مراجعة شاملة للتشريعات الوطنية المتعلقة بعمل الأطفال والتعليم الإلزامي. كما يثير تنفيذها تحديات عملية في مواجهة الفقر وضعف شبكات الحماية الاجتماعية التي قد تدفع الأسر لتشغيل أطفالها. ويستدعي ذلك مقارنة شاملة تجمع بين تعزيز التشريعات الحمائية وتحسين الظروف الاقتصادية للأسر وتطوير نظم التعليم. كما يتطلب تفسيراً مرناً لمفهوم "العمل الخفيف" المسموح به للأطفال بما يراعي السياقات الثقافية المختلفة.^{٢١} وتشكل الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم إضافة نوعية في مجال الحقوق الاقتصادية. وتثير هذه الاتفاقية إشكاليات قانونية حول مدى انطباقها على العمال المهاجرين غير النظاميين، وحدود الحقوق الاقتصادية التي يجب ضمانها لهذه الفئة. كما تطرح تساؤلات حول كيفية الموازنة بين حقوق العمال المهاجرين وحق الدولة في تنظيم سوق العمل وحماية العمالة الوطنية. ويتطلب تطبيق هذه الاتفاقية مراجعة شاملة لقوانين العمل والهجرة لضمان حماية حقوق العمال المهاجرين. كما يثير تنفيذها تحديات عملية في ظل تزايد الهجرة غير النظامية وصعوبة ضبط الحدود في بعض الدول. ويستدعي ذلك تعاوناً دولياً وثيقاً لتنظيم تدفقات الهجرة وحماية حقوق المهاجرين. كما يتطلب تفسيراً مرناً لمفهوم "العامل المهاجر" ليشمل فئات جديدة مثل العاملين عبر الحدود في الاقتصاد الرقمي.^{٢٢} وتضيف اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بعداً جديداً في مجال الحقوق الاقتصادية. وتثير هذه الاتفاقية إشكاليات قانونية حول مفهوم "الترتيبات التيسيرية المعقولة" في مجال العمل، وحدود التزام أصحاب العمل بتوفير هذه الترتيبات. كما تطرح تساؤلات حول مدى جواز التمييز الإيجابي لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التوظيف، وحدود هذا التمييز. ويتطلب تطبيق هذه الاتفاقية مراجعة شاملة للتشريعات الوطنية المتعلقة بالعمل والتعليم والخدمات العامة لضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. كما يثير تنفيذها تحديات عملية في توفير البنية التحتية المناسبة وتغيير النظرة المجتمعية السلبية تجاه الإعاقة. ويستدعي ذلك جهوداً متكاملة لتعزيز الوعي المجتمعي وتطوير السياسات الشاملة للإعاقة. كما يتطلب تفسيراً مرناً لمفهوم "الإعاقة" ليشمل الإعاقات غير المرئية والإعاقات النفسية.^{٢٣} في ختام هذا الفرع، يتضح أن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية تشكل منظومة قانونية متكاملة تهدف إلى حماية وتعزيز هذه الحقوق على المستوى العالمي. وتبرز أهمية هذه الاتفاقيات في توفير إطار معياري دولي يلزم الدول بضمان الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية لمواطنيها. ومع ذلك، فإن تطبيق هذه الاتفاقيات يواجه تحديات جمة، خاصة في سياق التفاوت الاقتصادي بين الدول وتباين قدراتها على الوفاء بالتزاماتها. ويتطلب تجاوز هذه التحديات تطوير آليات فعالة للرصد والمساءلة، وتعزيز التعاون الدولي لمعالجة الأسباب الهيكلية للفقر وعدم المساواة. كما يستدعي الأمر اجتهادات فقهية وقضائية لتفسير الالتزامات الدولية بما يراعي الخصوصيات الوطنية والإقليمية، مع الحفاظ على جوهر الحقوق الاقتصادية المكفولة دولياً. وفي النهاية، يبقى التحدي الأكبر هو ترجمة هذه الالتزامات القانونية إلى سياسات وبرامج فعالة تحسن الواقع الاقتصادي للأفراد، وتحقق التوازن المنشود بين متطلبات التنمية الاقتصادية وضمان الحقوق الأساسية للجميع. الفرع الثاني: التزامات الدول تجاه حقوق الإنسان الاقتصادية تشكل التزامات الدول تجاه حقوق الإنسان الاقتصادية ركيزة أساسية في النظام القانوني الدولي لحماية هذه الحقوق وتعزيزها. وتتبع هذه الالتزامات من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يعد الإطار القانوني الرئيسي في هذا المجال. ويفرض العهد على الدول الأطراف، بما فيها العراق ومصر، واجب اتخاذ خطوات فعلية لضمان التمتع التدريجي بهذه الحقوق إلى أقصى حد ممكن من مواردها المتاحة. ويشمل ذلك الالتزام باحترام الحقوق الاقتصادية وحمايتها وإعمالها، سواء داخل إقليم الدولة أو خارجه. وقد أكدت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن هذه الالتزامات تتجاوز الحدود الإقليمية للدول، وتمتد لتشمل أفعال الدول التي قد تؤثر على التمتع بالحقوق الاقتصادية في دول أخرى. ويتطلب الوفاء بهذه الالتزامات اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية وقضائية وغيرها من التدابير المناسبة لضمان الإعمال الكامل للحقوق الاقتصادية.^{٢٤} وتتضمن التزامات الدول تجاه الحقوق الاقتصادية ثلاثة مستويات رئيسية: الاحترام والحماية والإعمال. فالالتزام الاحترام يقتضي من الدول الامتناع عن التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في التمتع بالحقوق الاقتصادية. أما التزام الحماية فيطلب من الدول منع انتهاك هذه الحقوق من قبل أطراف ثالثة، بما في ذلك الشركات والمؤسسات الخاصة. وأخيراً، يشمل التزام الإعمال اتخاذ تدابير إيجابية لتسهيل وتوفير وتعزيز التمتع بالحقوق الاقتصادية. وفي سياق الفقر والرفاه، يكتسب هذا الالتزام الأخير أهمية خاصة، حيث يتعين على الدول اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين الظروف المعيشية للفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً في المجتمع. ويشمل ذلك توفير الخدمات الأساسية،

و ضمان الحد الأدنى من الأجور، وتطوير برامج الحماية الاجتماعية.^{٢٥} وتكتسب مسألة الالتزامات الخارجية للدول في مجال الحقوق الاقتصادية أهمية متزايدة في ظل العولمة والترابط الاقتصادي العالمي. فقد أكدت مبادئ ماستريخت بشأن الالتزامات الخارجية للدول في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مسؤولية الدول عن أفعالها التي قد تؤثر على التمتع بهذه الحقوق خارج حدودها الإقليمية. ويشمل ذلك الالتزام بتنظيم أنشطة الشركات الوطنية في الخارج، و ضمان أن السياسات التجارية والاستثمارية لا تنتهك الحقوق الاقتصادية في الدول الأخرى. كما تؤكد هذه المبادئ على ضرورة التعاون الدولي لخلق بيئة دولية مواتية لإعمال الحقوق الاقتصادية عالمياً، بما في ذلك من خلال المساعدات الإنمائية وإصلاح النظام المالي العالمي.^{٢٦} وفي سياق الأزمات الاقتصادية والتدابير التقشفية، تكتسب التزامات الدول تجاه الحقوق الاقتصادية أهمية خاصة. فقد أكدت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن الدول ملزمة، حتى في أوقات القيود الموارد الشديدة، بحماية الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع من خلال اعتماد برامج موجهة منخفضة التكلفة. وينطبق هذا بشكل خاص على دول مثل مصر، التي تواجه تحديات اقتصادية كبيرة وتنفذ إصلاحات هيكلية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي. ففي هذه الحالات، يتعين على الدول ضمان أن تدابير التقشف لا تؤدي إلى انتهاك الحقوق الاقتصادية الأساسية، وأن يتم توزيع أعباء الإصلاح الاقتصادي بشكل عادل، مع حماية الفئات الأكثر ضعفاً.^{٢٧} وأخيراً، تشمل التزامات الدول تجاه الحقوق الاقتصادية واجب توفير سبل انتصاف فعالة في حالات انتهاك هذه الحقوق. ويتطلب ذلك إنشاء آليات قضائية وإدارية مناسبة لضمان إمكانية التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية، وتوفير التعويض المناسب للضحايا. وفي سياق الفقر والرفاه، يكتسب هذا الالتزام أهمية خاصة لضمان حماية الفئات الأكثر ضعفاً من الانتهاكات الاقتصادية. ويتطلب ذلك تطوير الإطار القانوني والمؤسسي لحماية الحقوق الاقتصادية، وتدريب القضاة والمحامين على تطبيق المعايير الدولية في هذا المجال. كما يشمل ذلك تعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في رصد وحماية الحقوق الاقتصادية.^{٢٨} وفي الختام، فإن التزامات الدول تجاه الحقوق الاقتصادية تشكل إطاراً شاملاً يتطلب جهوداً متواصلة ومتعددة الأبعاد. ويتعين على الدول، بما فيها العراق ومصر، مواصلة سياساتها وتشريعاتها مع هذه الالتزامات، و ضمان أن تكون التنمية الاقتصادية متوافقة مع مبادئ حقوق الإنسان. ويتطلب ذلك تبني نهج قائم على حقوق الإنسان في التخطيط الاقتصادي، يضع الإنسان في صميم عملية التنمية. كما يستلزم تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات العالمية التي تؤثر على التمتع بالحقوق الاقتصادية، مثل تغير المناخ والأزمات المالية العالمية. وفي النهاية، فإن الوفاء بهذه الالتزامات هو السبيل الأمثل لضمان تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية للجميع.^{٢٩}

المبحث الثالث: الحقوق الاقتصادية في الأنظمة القانونية العراقية و المصرية

يتناول هذا المبحث دراسة مقارنة للحقوق الاقتصادية في النظامين القانونيين العراقي والمصري، مع التركيز على سياق الفقر والرفاه. ينقسم المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية: الأول يحلل الحقوق الاقتصادية في القانون العراقي، والثاني يتناول هذه الحقوق في القانون المصري، أما الثالث فيقدم مقارنة بين النظامين وتأثيرهما على الفقر والرفاه. يهدف هذا التحليل المقارن إلى تسليط الضوء على أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين، وتقييم فعالية الأطر القانونية في حماية الحقوق الاقتصادية وتعزيزها. كما يسعى المبحث إلى استكشاف الدور الذي تلعبه النصوص القانونية والاجتهادات القضائية في ضمان هذه الحقوق، وتأثير ذلك على مستويات الفقر والرفاه في كلا البلدين.

المطلب الأول: تحليل الحقوق الاقتصادية في القانون العراقي

يتناول هذا المطلب تحليلاً معمقاً للحقوق الاقتصادية في القانون العراقي، مسلطاً الضوء على الإطار القانوني والقضائي لحماية هذه الحقوق في سياق الفقر والرفاه. ينقسم المطلب إلى فرعين رئيسيين: يستعرض الأول النصوص القانونية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية، بدءاً من الدستور العراقي وصولاً إلى التشريعات الفرعية، مع تحليل لمدى توافقها مع المعايير الدولية. أما الفرع الثاني فيركز على دور القضاء العراقي في حماية الحقوق الاقتصادية، مستعرضاً أبرز الاجتهادات القضائية في هذا المجال. يهدف هذا التحليل إلى تقييم مدى فعالية النظام القانوني العراقي في ضمان الحقوق الاقتصادية للمواطنين، وتحديد التحديات والثغرات التي قد تعيق التمتع الكامل بهذه الحقوق. الفرع الأول: النصوص القانونية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية يشكل الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ حجر الأساس في منظومة الحقوق الاقتصادية للمواطنين العراقيين، حيث يرسي مبادئ جوهرية تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. فالمادة ٢٥ من الدستور تضع إطاراً عاماً لإصلاح الاقتصاد العراقي، مؤكدة على ضرورة اتباع أسس اقتصادية حديثة تضمن الاستثمار الأمثل للموارد وتنوع مصادر الدخل. وتبرز هذه المادة أهمية تشجيع القطاع الخاص ودعم نموه، مما يعكس توجهاً نحو اقتصاد السوق مع الحفاظ على دور الدولة في التنظيم والرقابة. هذا التوجه يهدف إلى خلق بيئة اقتصادية ديناميكية قادرة على مواجهة تحديات العصر وتلبية احتياجات المواطنين المتزايدة. وتأتي المادة ٢٢ من الدستور لتؤكد على حق العمل كأحد الركائز الأساسية للحقوق الاقتصادية، حيث تضمن لكل عراقي الحق في العمل الذي يكفل له حياة كريمة. وتتجاوز هذه المادة مجرد الإقرار بحق العمل لتلتزم الدولة

بتنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل على أسس اقتصادية سليمة، مع مراعاة مبادئ العدالة الاجتماعية. هذا النهج يهدف إلى تحقيق توازن دقيق بين متطلبات النمو الاقتصادي وحماية حقوق العمال، مما يساهم في خلق سوق عمل مستقر وعادل. ويعكس هذا النص الدستوري وعياً بأهمية العمل اللائق كعنصر أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. إن هذه النصوص الدستورية تؤسس لمنظومة متكاملة من الحقوق الاقتصادية تتجاوز المفهوم التقليدي للحقوق الفردية لتشمل التزامات إيجابية على الدولة. فهي تلزم الدولة العراقية بتبني سياسات اقتصادية فعالة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وضمن العدالة الاجتماعية. ومع ذلك، فإن تحويل هذه النصوص الدستورية إلى واقع ملموس يتطلب جهوداً متضافرة على المستويات التشريعية والتنفيذية والقضائية. كما يستدعي ذلك تطوير آليات فعالة لرصد وتقييم مدى التزام الدولة بهذه الحقوق، وضمن إمكانية التقاضي بشأنها أمام المحاكم الوطنية، مما يعزز من فعالية هذه الحقوق وقابليتها للتطبيق في الواقع العملي.^{٢٠} وفي ضوء تحليل النصوص الدستورية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية في العراق، يمكن تطوير نظرية "التكامل الاقتصادي الدستوري" كإطار مفاهيمي لفهم وتفسير هذه الحقوق. تقوم هذه النظرية على فرضية أن الحقوق الاقتصادية في الدستور العراقي تشكل منظومة متكاملة ومتراصة، حيث يعزز كل حق الحقوق الأخرى ويتأثر بها. فالحق في العمل، على سبيل المثال، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحق في التعليم والتدريب، وكلاهما يؤثران على الحق في مستوى معيشي لائق. وتفترض النظرية أن تحقيق هذه الحقوق يتطلب تفاعلاً إيجابياً بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مع ضرورة موازنة المصالح الاقتصادية المختلفة في إطار من العدالة الاجتماعية. وتقتصر النظرية أن تفسير وتطبيق هذه الحقوق يجب أن يتم بشكل ديناميكي ومرن، يراعي التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مع الحفاظ على جوهر هذه الحقوق كما وردت في الدستور. الف. الأبعاد الاقتصادية لحق الملكية في الدستور العراقي: يكرس الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ الحق في الملكية كأحد الركائز الأساسية للحقوق الاقتصادية للمواطنين. فالمادة ٢٣ منه تنص صراحة على أن "الملكية الخاصة مصونة"، مما يضيف حماية دستورية على هذا الحق الجوهري. ويمتد نطاق هذه الحماية ليشمل حق المالك في الانتفاع بملكه واستغلالها والتصرف فيها، وهي الصلاحيات الثلاث التي تشكل جوهر حق الملكية في الفقه القانوني. ومع ذلك، فإن الدستور يضع قيوداً هاماً على هذا الحق بعبارة "في حدود القانون"، مما يعكس وعياً بضرورة الموازنة بين حماية الملكية الخاصة وتحقيق المصلحة العامة. إن هذا النص الدستوري يؤسس لرؤية متوازنة للحق في الملكية، تجمع بين احترام الحقوق الفردية ومراعاة المصلحة العامة. فمن ناحية، يوفر حماية قوية للملكية الخاصة، مما يعزز الثقة في النظام الاقتصادي ويشجع على الاستثمار والتنمية. ومن ناحية أخرى، يمنح المشرع سلطة تنظيم هذا الحق، مما يتيح للدولة التدخل لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية أوسع. هذا التوازن الدقيق يعكس فلسفة دستورية تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية مع ضمان العدالة الاجتماعية. ومع ذلك، فإن عدم تطرق الدستور بشكل مفصل إلى تنظيم الملكية الزراعية قد يشكل ثغرة تشريعية تحتاج إلى معالجة، خاصة في ضوء أهمية القطاع الزراعي للاقتصاد العراقي. إن تفسير وتطبيق هذا النص الدستوري يثير تحديات قانونية وعملية متعددة. فمن جهة، يتعين على المشرع والقضاء تحديد الحدود المقبولة للتدخل في الملكية الخاصة لتحقيق المصلحة العامة، دون المساس بجوهر هذا الحق. ومن جهة أخرى، يجب موازنة حماية الملكية الخاصة مع متطلبات التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، خاصة في سياق التحديات الاقتصادية التي يواجهها العراق. كما أن تطبيق هذا الحق في مجالات معينة، مثل الملكية الفكرية والموارد الطبيعية، قد يتطلب تشريعات تفصيلية وآليات تنفيذ خاصة. وفي ظل هذه التحديات، يبرز دور القضاء الدستوري في تفسير وتطبيق هذا النص بما يحقق التوازن المنشود بين حماية الحقوق الفردية وتحقيق المصالح العامة.^{٢١} تحقيق وتدقيق: في ضوء تحليل النص الدستوري المتعلق بالحق في الملكية، يمكن تطوير نظرية "التوازن الاقتصادي الدستوري" كإطار مفاهيمي لفهم وتفسير هذا الحق. تقوم هذه النظرية على فرضية أن الدستور العراقي يسعى إلى تحقيق توازن دقيق بين حماية الملكية الخاصة كحافز للتنمية الاقتصادية، وبين حق الدولة في تنظيم هذه الملكية لتحقيق المصلحة العامة. وتفترض النظرية أن هذا التوازن ليس ثابتاً، بل يتغير وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية، مما يتطلب تفسيراً ديناميكياً للنص الدستوري. وتقتصر النظرية أن تقييم دستورية القوانين المنظمة للملكية يجب أن يتم في ضوء هذا التوازن، مع مراعاة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأوسع للدولة. ب. الأبعاد القانونية والاجتماعية للحق في الضمان الاجتماعي في العراق: يُرسي الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في مادته الثلاثين أساساً متيناً للحق في الضمان الاجتماعي، معتبراً إياه ركيزة أساسية في منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. فالنص الدستوري يلزم الدولة بكفالة الضمان الاجتماعي والصحي للعراقيين في حالات متعددة من الضعف والعجز، كالشيخوخة والمرض والعجز عن العمل والتشرد واليتم والبطالة. هذا الشمول في تحديد الفئات المستفيدة يعكس رؤية واسعة ولحمائية اجتماعية، تتجاوز المفهوم التقليدي للضمان الاجتماعي. كما يتميز النص بتوسيع نطاق الحماية ليشمل الوقاية من "الجهل والخوف والفاقة"، مما يؤسس لمفهوم متكامل للأمن الاجتماعي والاقتصادي يتجاوز مجرد تقديم المساعدات المالية. إن هذا النص الدستوري، بما يحمله من التزامات واسعة على عاتق الدولة، يطرح تحديات قانونية وعملية جمة. فهو يستلزم إنشاء منظومة

تشريعية متكاملة تفصل آليات تنفيذ هذا الحق، وتحدد نطاق المستفيدين وشروط الاستحقاق. وهذا بدوره يتطلب موازنة دقيقة بين الطموح الدستوري في توفير حماية شاملة، وبين الواقع الاقتصادي والمالي للدولة. كما أن تطبيق نظام شامل للضمان الاجتماعي يحتاج إلى موارد مالية ضخمة، مما قد يشكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي يواجهها العراق. وهذا يثير تساؤلات جوهرية حول قدرة الدولة على الوفاء بهذا الالتزام الدستوري بشكل كامل في المدى القريب والمتوسط. إن تحقيق الغاية النبيلة التي يسعى إليها هذا النص الدستوري يتطلب مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد. فمن الناحية التشريعية، يتعين سن قوانين تفصيلية تترجم المبادئ الدستورية إلى آليات عمل واضحة وقابلة للتطبيق. ومن الناحية المالية، يجب البحث عن حلول مبتكرة لتمويل نظام الضمان الاجتماعي وضمان استدامته، كإعادة هيكلة النظام الضريبي وتشجيع مساهمة القطاع الخاص. كما يتطلب الأمر تطوير نظم إدارية فعالة لضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها بكفاءة وشفافية. وفي ظل هذه التحديات، يبرز دور القضاء الدستوري في تفسير وتطبيق هذا النص بما يحقق التوازن بين الحقوق الاجتماعية والإمكانات الاقتصادية للدولة.^{٢٢} تحقيق وتدقيق: في ضوء تحليل النص الدستوري المتعلق بالحق في الضمان الاجتماعي، يمكن تطوير نظرية "الحماية الاجتماعية الشاملة والمتدرجة" كإطار مفاهيمي لفهم وتفسير هذا الحق. تقوم هذه النظرية على فرضية أن الدستور العراقي يؤسس لمفهوم واسع للضمان الاجتماعي يتجاوز الحماية التقليدية ليشمل جوانب الوقاية والتمكين. وتفترض النظرية أن تحقيق هذا المفهوم الشامل يتطلب تنفيذاً متدرجاً ومرناً، يراعي الإمكانيات الاقتصادية المتغيرة للدولة. كما تقترح النظرية أن تفسير وتطبيق هذا الحق يجب أن يتم في إطار من التكامل مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وبما يحقق التوازن بين الالتزامات الدستورية والواقع الاقتصادي. ج. الحق في التعليم في الدستور العراقي: يكرس الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في مادته الرابعة والثلاثين الحق في التعليم كأحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالنص الدستوري يعتبر التعليم "عاملاً أساسياً لتقدم المجتمع"، مما يعكس إدراكاً عميقاً لدور التعليم في بناء رأس المال البشري وتحقيق التنمية المستدامة. ويتجاوز هذا النص مجرد الإقرار بأهمية التعليم لجعله حقاً دستورياً مكفولاً من قبل الدولة، مما يترتب التزامات قانونية محددة على عاتق السلطات العامة. وتتجلى قوة هذا الالتزام في النص على إلزامية التعليم في المرحلة الابتدائية، مما يضع أساساً متيناً لبناء مجتمع متعلم قادر على المنافسة في الاقتصاد العالمي. إن هذا النص الدستوري، بما يحمله من التزامات على الدولة، يطرح تحديات قانونية وعملية جمة. فهو يستلزم إنشاء منظومة تشريعية متكاملة تفصل آليات تنفيذ هذا الحق، وتحدد معايير جودة التعليم وآليات ضمانها. كما يتطلب تخصيص موارد مالية كبيرة لبناء المدارس وتأهيل المعلمين وتوفير المناهج والأدوات التعليمية الحديثة. وفي سياق الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها العراق، يثير هذا الالتزام تساؤلات حول قدرة الدولة على الوفاء به بشكل كامل. فالتحديات المالية قد تؤدي إلى تفاوتات في جودة التعليم بين المناطق المختلفة، مما قد يتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص المنصوص عليه في الدستور. إن تحقيق الغاية النبيلة التي يسعى إليها هذا النص الدستوري يتطلب مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد. فمن الناحية التشريعية، يتعين سن قوانين تفصيلية تترجم المبادئ الدستورية إلى آليات عمل واضحة وقابلة للتطبيق. ومن الناحية المالية، يجب البحث عن حلول مبتكرة لتمويل نظام التعليم وضمان استدامته، كتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم. كما يتطلب الأمر تطوير نظم إدارية فعالة لضمان جودة التعليم ووصوله إلى جميع فئات المجتمع. وفي ظل هذه التحديات، يبرز دور القضاء الدستوري في تفسير وتطبيق هذا النص بما يحقق التوازن بين الحق في التعليم والإمكانات الاقتصادية للدولة.^{٢٣} تحقيق وتدقيق: في ضوء تحليل النص الدستوري المتعلق بالحق في التعليم، يمكن تطوير نظرية "التمكين الاقتصادي والاجتماعي من خلال التعليم" كإطار مفاهيمي لفهم وتفسير هذا الحق. تقوم هذه النظرية على فرضية أن الدستور العراقي يؤسس لمفهوم التعليم كأداة أساسية للتنمية الشاملة، متجاوزاً النظرة التقليدية للتعليم كمجرد خدمة اجتماعية. وتفترض النظرية أن تحقيق هذا المفهوم يتطلب ربطاً وثيقاً بين السياسات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية. كما تقترح النظرية أن تفسير وتطبيق الحق في التعليم يجب أن يتم في إطار من التكامل مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وبما يحقق التوازن بين الالتزامات الدستورية والواقع الاقتصادي للدولة. د. الحق في الصحة في الدستور العراقي: يعتبر الحق في الصحة من الحقوق الأساسية التي تضمنها الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، حيث نصت المادة ٣١ على أن "لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية"، مما يعكس التزام الدولة بتوفير خدمات صحية متكاملة لجميع المواطنين. يشمل هذا النص الدستوري مسؤولية الدولة في تعزيز الصحة العامة وتوفير وسائل الوقاية والعلاج، بما يتطلب إنشاء مستشفيات ومؤسسات صحية متنوعة. إن هذا الحق لا يقتصر فقط على تقديم العلاج، بل يمتد ليشمل الوقاية والتوعية الصحية، مما يعكس رؤية شاملة للصحة كحق إنساني أساسي. ومع ذلك، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية الصحية وتطوير الكوادر الطبية، وهو ما يشكل تحدياً كبيراً في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها العراق. إن النص الدستوري بشأن الحق في الصحة يضع على عاتق الدولة مسؤوليات متعددة تتجاوز مجرد توفير الخدمات الصحية. فالدولة ملزمة بتطوير سياسات صحية فعالة تراعي احتياجات

المجتمع وتوجهاته. يتطلب ذلك إنشاء نظام صحي شامل يتضمن برامج وقائية وتعليمية تهدف إلى رفع مستوى الوعي الصحي بين المواطنين. كما يجب أن يتم تخصيص موارد مالية كافية لضمان جودة الخدمات الصحية المقدمة، مما يستدعي إعادة هيكلة الميزانية العامة لتلبية احتياجات القطاع الصحي. وفي ظل التحديات الاقتصادية، يجب أن تكون هناك استراتيجيات مبتكرة لجذب الاستثمارات الخاصة والشراكات مع المنظمات الدولية لتعزيز النظام الصحي.^٤ في سياق تحليل الحق في الصحة، يمكن تطوير نظرية "الحماية الصحية الشاملة" كإطار مفاهيمي لفهم هذا الحق وكيفية تطبيقه. تقوم هذه النظرية على فرضية أن الحق في الصحة يجب أن يُنظر إليه كحق متكامل يتداخل مع حقوق أخرى مثل الحق في التعليم والحق في العمل. تفترض النظرية أن تحقيق الصحة الجيدة يتطلب تفاعلاً بين السياسات الصحية والاجتماعية والاقتصادية، مما يعني أن الدولة يجب أن تتبنى نهجاً شمولياً يضمن تكامل هذه السياسات لتحقيق الأهداف المرجوة. كما تقترح النظرية أهمية تعزيز دور المجتمع المدني والمشاركة المجتمعية في صياغة وتنفيذ السياسات الصحية، مما يساهم في تعزيز المساءلة والشفافية ويضمن تلبية احتياجات الفئات الضعيفة. هـ. الحق في بيئة نظيفة في الدستور العراقي: يكرس الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ في مادته الثالثة والثلاثين الحق في بيئة نظيفة كأحد الحقوق الأساسية للمواطنين، حيث ينص على أن "لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة". هذا النص الدستوري يؤسس لحق بيئي ذي أبعاد متعددة، يتجاوز مفهوم الحماية البيئية التقليدي ليرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، كالحق في الصحة والحق في التنمية المستدامة. إن إدراج هذا الحق في الدستور يعكس وعياً متزايداً بأهمية البيئة السليمة كعنصر أساسي في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ويضع على عاتق الدولة التزامات قانونية محددة لضمان تمتع المواطنين ببيئة صحية وأمنة. إن تحقيق الغاية النبيلة التي يسعى إليها هذا النص الدستوري يواجه تحديات جمة في الواقع العملي. فهو يتطلب صياغة وتنفيذ سياسات بيئية فعالة وشاملة، تتضمن إجراءات وقائية وعلاجية لمكافحة التلوث بأشكاله المختلفة وحماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف. كما يستلزم سن تشريعات بيئية صارمة وتطوير آليات فعالة لإنفاذها، بما في ذلك فرض عقوبات رادعة على المخالفين. وفي سياق الضغوط الاقتصادية والتنموية التي يواجهها العراق، يبرز تحدٍ كبير يتمثل في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورات حماية البيئة. هذا التوازن الدقيق يتطلب نهج متكامل في التخطيط الاقتصادي والبيئي، يراعي الأبعاد البيئية في جميع مشاريع التنمية. لتفعيل هذا الحق الدستوري، يتعين على الدولة اتخاذ مجموعة من الإجراءات القانونية والإدارية والمالية. فمن الناحية القانونية، يجب تطوير إطار تشريعي شامل يغطي مختلف جوانب حماية البيئة، بما في ذلك تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية وإدارة النفايات ومكافحة التلوث. ومن الناحية الإدارية، يتعين إنشاء هيئات رقابية فعالة مزودة بالصلاحيات والموارد اللازمة لضمان الامتثال للمعايير البيئية. أما من الناحية المالية، فيجب تخصيص موارد كافية لتمويل البرامج البيئية وتشجيع الاستثمار في التكنولوجيات النظيفة. كما يتطلب الأمر تعزيز الوعي البيئي لدى المواطنين وتشجيع مشاركتهم في حماية البيئة، من خلال برامج التوعية والتعليم البيئي.^٥ تحقيق وتدقيق: في ضوء تحليل النص الدستوري المتعلق بالحق في بيئة نظيفة، يمكن تطوير نظرية "التوازن البيئي الاقتصادي" كإطار مفاهيمي لفهم وتفسير هذا الحق. تقوم هذه النظرية على فرضية أن الدستور العراقي يسعى إلى تحقيق توازن دقيق بين حماية البيئة كحق أساسي للمواطنين، وبين متطلبات التنمية الاقتصادية. وتفترض النظرية أن هذا التوازن ليس ثابتاً، بل يتغير وفقاً للظروف الاقتصادية والبيئية المتغيرة، مما يتطلب تفسيراً ديناميكياً للنص الدستوري. كما تقترح النظرية أن تقييم دستورية القوانين والسياسات البيئية والاقتصادية يجب أن يتم في ضوء هذا التوازن، مع مراعاة مبدأ التنمية المستدامة كإطار شامل للعمل. وتؤكد النظرية على ضرورة النظر إلى الحق في بيئة نظيفة كجزء لا يتجزأ من منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مما يستلزم مقارنة شاملة ومتكاملة في صياغة وتنفيذ السياسات العامة. و. المنظومة الدستورية للحقوق الاقتصادية في العراق: تحليل شامل ونظرية التكامل الحقوقي التنموي: يرسى الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ أساساً متيناً لمنظومة متكاملة من الحقوق الاقتصادية، تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وضمان العدالة الاجتماعية. هذه المنظومة الدستورية تتجاوز مجرد الإقرار بالحقوق الفردية لتؤسس لرؤية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالدستور يربط بشكل وثيق بين الحقوق الاقتصادية المختلفة، كالحق في العمل والتعليم والصحة والبيئة النظيفة، معتبراً إياها مكونات أساسية لتحقيق الرفاه الاجتماعي. هذا الترابط يعكس فهماً عميقاً للطبيعة المتداخلة للحقوق الاقتصادية وأثرها المتبادل على بعضها البعض. ومع ذلك، فإن ترجمة هذه الرؤية الدستورية إلى واقع ملموس يواجه تحديات جمة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والأمنية الصعبة التي يمر بها العراق. إن تفعيل هذه المنظومة الدستورية للحقوق الاقتصادية يتطلب جهوداً متضافرة على المستويات التشريعية والتنفيذية والقضائية. فعلى المستوى التشريعي، يتعين سن قوانين تفصيلية تترجم المبادئ الدستورية إلى آليات عمل واضحة وقابلة للتطبيق. وهذا يستدعي مراجعة شاملة للتشريعات القائمة لضمان انساقها مع الرؤية الدستورية للحقوق الاقتصادية. أما على المستوى التنفيذي، فيجب تطوير سياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية متكاملة تعكس الترابط بين مختلف الحقوق الاقتصادية. وهذا يتطلب تنسيقاً وثيقاً بين مختلف الوزارات والهيئات الحكومية لضمان تناسق السياسات

وتكاملها. وعلى المستوى القضائي، يبرز دور المحاكم في تفسير وتطبيق النصوص الدستورية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية، مما يستدعي تطوير الاجتهاد القضائي في هذا المجال. لضمان فعالية هذه المنظومة الدستورية، تبرز الحاجة الملحة لتطوير آليات رصد وتقييم مدى التزام الدولة بالحقوق الاقتصادية. وهذا يتطلب إنشاء هيئات رقابية مستقلة مزودة بالصلاحيات والموارد اللازمة لمراقبة أداء الحكومة في مجال الحقوق الاقتصادية. كما يجب تعزيز دور المجتمع المدني في رصد وتقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ومن الأهمية بمكان ضمان إمكانية التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية أمام المحاكم الوطنية، مما يتطلب تطوير الإطار القانوني والإجرائي لهذا النوع من الدعاوى. وفي ظل التحديات الاقتصادية والأمنية التي يواجهها العراق، يصبح من الضروري تبني مقاربة مرنة وتدرجية في تنفيذ الالتزامات الدستورية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية، مع الحفاظ على جوهر هذه الحقوق وضمان الحد الأدنى منها لجميع المواطنين.^{٣٦} تحقيق وتدقيق: في ضوء تحليل المنظومة الدستورية للحقوق الاقتصادية في العراق، يمكن تطوير نظرية "التكامل الحقوقي التأموي" كإطار مفاهيمي لفهم وتفسير هذه الحقوق. تقوم هذه النظرية على فرضية أن الدستور العراقي يؤسس لرؤية متكاملة للحقوق الاقتصادية، حيث تتفاعل هذه الحقوق وتتكامل لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وتفترض النظرية أن تحقيق أي حق اقتصادي يعتمد بشكل جوهري على تحقيق الحقوق الأخرى، مما يستلزم مقاربة شمولية في صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية. كما تقترح النظرية أن تفسير وتطبيق الحقوق الاقتصادية يجب أن يتم في إطار من التكامل مع الحقوق السياسية والمدنية، وبما يحقق التوازن بين الالتزامات الدستورية والواقع الاقتصادي للدولة. وتؤكد النظرية على ضرورة النظر إلى التنمية كعملية متكاملة تهدف إلى تمكين الأفراد والمجتمعات، وليس مجرد تحقيق نمو اقتصادي. الفرع الثاني: الدور العملي للقضاء العراقي في حماية الحقوق الاقتصادية: يلعب القضاء العراقي دورًا محوريًا في حماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية للمواطنين من خلال تطبيق القوانين وإصدار الأحكام التي تؤثر بشكل مباشر على الحياة الاقتصادية للأفراد والمجتمع. في قضية بارزة تتعلق بحق الملكية، أصدرت المحكمة الاتحادية العليا حكمًا يؤكد على حماية الملكية الخاصة وحقوق المالك في الانتفاع بها واستغلالها، مع مراعاة المصلحة العامة. هذا الحكم عزز الثقة في النظام القضائي وشجع الاستثمار في القطاع الخاص. كما أصدرت محكمة العمل في بغداد حكمًا هامًا يلزم شركة بدفع تعويضات لعمال تم فصلهم تعسفيًا، مما أرسى سابقة قضائية هامة في مجال حماية حقوق العمال وضمان ظروف عمل عادلة. إن تأثير القرارات القضائية يمتد إلى ما هو أبعد من القضايا الفردية، حيث يساهم في تشكيل السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني. في قضية متعلقة بالضمان الاجتماعي، أصدرت المحكمة الإدارية العليا حكمًا يؤكد على ضرورة مراعاة الظروف الاقتصادية المتغيرة عند تحديد الرواتب التقاعدية. هذا الحكم دفع الحكومة إلى إعادة النظر في سياسات الضمان الاجتماعي وتكييفها مع الواقع الاقتصادي المتغير. كما أن سلسلة من الأحكام القضائية المتعلقة بحماية المستهلك أدت إلى تعزيز الرقابة على الأسواق وتحسين جودة المنتجات والخدمات، مما انعكس إيجابًا على الاقتصاد الوطني وحماية حقوق المستهلكين. رغم الدور الإيجابي للقضاء العراقي في حماية الحقوق الاقتصادية، إلا أنه يواجه تحديات عديدة. فالتأخير في البت في القضايا الاقتصادية يؤثر سلبًا على مناخ الاستثمار، كما أن تعقيد بعض القضايا الاقتصادية يتطلب تخصصًا دقيقًا قد لا يتوفر دائمًا. لمواجهة هذه التحديات، بدأت المحاكم العراقية في إنشاء دوائر متخصصة للنظر في القضايا الاقتصادية والتجارية، مما يساهم في تسريع عملية التقاضي وتحسين جودة الأحكام. كما أن هناك توجهًا نحو تعزيز التدريب القضائي في المجالات الاقتصادية لضمان مواكبة القضاة للتطورات الاقتصادية العالمية وتمكينهم من إصدار أحكام متوازنة تحمي الحقوق الاقتصادية وتدعم التنمية في آن واحد.^{٣٧} الفرع الثالث: الدور العملي للقضاء في حماية حقوق العمال: يلعب القضاء العراقي دورًا محوريًا في حماية حقوق العمال من خلال إصدار أحكام قضائية تؤثر بشكل مباشر على واقع العمل في البلاد. في قضية بارزة نظرتها محكمة العمل في بغداد، تم إلزام شركة كبرى بدفع تعويضات مجزية لمجموعة من العمال الذين تم فصلهم تعسفيًا. هذا الحكم لم يقتصر على إنصاف العمال المتضررين فحسب، بل أرسى سابقة قضائية هامة في مجال حماية حقوق العمال. كما نظرت المحكمة في قضية أخرى تتعلق بظروف العمل غير الآمنة في إحدى المصانع، حيث أصدرت حكمًا يلزم الشركة بتحسين بيئة العمل وتوفير معدات السلامة اللازمة، مما عزز مفهوم المسؤولية القانونية لأصحاب العمل تجاه سلامة العمال. إن تأثير القرارات القضائية يمتد إلى ما هو أبعد من القضايا الفردية، حيث يساهم في تشكيل سياسات العمل على المستوى الوطني. فعلى سبيل المثال، أدى حكم قضائي يتعلق بالتمييز في مكان العمل إلى إعادة النظر في قوانين العمل وتعديلها لتشمل حماية أكبر ضد التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين. كما أن سلسلة من الأحكام القضائية المتعلقة بحقوق العمال في القطاع غير الرسمي دفعت الحكومة إلى تبني سياسات جديدة لحماية هذه الفئة من العمال وإدماجهم في منظومة الضمان الاجتماعي. هذه الأحكام عكست فهمًا عميقًا لدور القضاء في تحقيق التوازن بين حقوق العمال ومتطلبات التنمية الاقتصادية. رغم الدور الإيجابي للقضاء العراقي في حماية حقوق العمال، إلا أنه يواجه تحديات عديدة. فالتأخير في البت في قضايا العمل يؤثر سلبًا على حقوق العمال

وقد يؤدي إلى فقدان الثقة في النظام القضائي. لمواجهة هذه التحديات، بدأت المحاكم العراقية في تبني آليات جديدة لتسريع إجراءات التقاضي في قضايا العمل، مثل إنشاء دوائر متخصصة وتطبيق نظام الوساطة القضائية. كما أن هناك توجهاً نحو تعزيز التدريب القضائي في مجال قانون العمل لضمان مواكبة القضاة للتطورات في عالم العمل وتمكينهم من إصدار أحكام متوازنة تحمي حقوق العمال وتدعم التنمية الاقتصادية في آن واحد.^{٢٨} تحقيق وتدقيق: في إطار تحليل دور القضاء العراقي في حماية حقوق العمال، يمكن تطوير نظرية "العدالة الاقتصادية التوازنية". تقوم هذه النظرية على فرضية أن القضاء يسعى لتحقيق توازن دقيق بين حماية حقوق العمال الفردية وضمان المصلحة الاقتصادية العامة. وفقاً لهذه النظرية، يتبنى القضاء نهجاً ديناميكياً في تفسير وتطبيق قوانين العمل، مراعيًا التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. كما تفترض النظرية أن دور القضاء يتجاوز مجرد فض النزاعات ليشمل المساهمة في تشكيل سياسات العمل والتنمية الاقتصادية من خلال اجتهاداته وتفسيراته للنصوص القانونية. هذه النظرية تقدم إطاراً مفاهيمياً لفهم كيفية موازنة القضاء بين حقوق العمال ومتطلبات التنمية الاقتصادية، وتأثير قراراته على سوق العمل والاقتصاد الوطني ككل. ب. الدور العملي للقضاء في تطوير نظام الضمان الاجتماعي: يلعب القضاء العراقي دوراً محورياً في تشكيل وتطوير نظام الضمان الاجتماعي من خلال أحكامه وقراراته التي تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين. في قضية بارزة نظرتها المحكمة الإدارية العليا، رفع عدد من المتقاعدين دعوى للمطالبة بزيادة رواتبهم التقاعدية. أصدرت المحكمة حكماً يعد سابقة قضائية هامة، حيث أكدت على ضرورة مراعاة الظروف الاقتصادية المتغيرة وتأثيرها على مستوى المعيشة عند تحديد الرواتب التقاعدية. هذا الحكم لم يقتصر على إنصاف المتقاعدين فحسب، بل أرسى مبدأ قانونياً هاماً يتعلق بالطبيعة الديناميكية للحق في الضمان الاجتماعي. إن تأثير القرارات القضائية يمتد إلى ما هو أبعد من القضايا الفردية، حيث يساهم في تشكيل سياسات الضمان الاجتماعي على المستوى الوطني. فعلى سبيل المثال، أدى حكم قضائي يتعلق بشمول فئات جديدة من العمال في نظام الضمان الاجتماعي إلى إعادة النظر في قانون الضمان الاجتماعي وتوسيع نطاق تغطيته. كما أن سلسلة من الأحكام القضائية المتعلقة بحقوق ذوي الإعاقة في الضمان الاجتماعي دفعت الحكومة إلى تبني سياسات جديدة لتحسين الخدمات المقدمة لهذه الفئة. هذه الأحكام عكست فهماً عميقاً لدور القضاء في تحقيق التوازن بين الحقوق الاجتماعية ومتطلبات التنمية الاقتصادية. رغم الدور الإيجابي للقضاء العراقي في تفعيل الحق في الضمان الاجتماعي، إلا أنه يواجه تحديات عديدة. فالتأخير في البت في قضايا الضمان الاجتماعي يؤثر سلباً على حقوق المستفيدين وقد يؤدي إلى فقدان الثقة في النظام القضائي. لمواجهة هذه التحديات، بدأت المحاكم العراقية في تبني آليات جديدة لتسريع إجراءات التقاضي في قضايا الضمان الاجتماعي، مثل إنشاء دوائر متخصصة وتطبيق نظام الوساطة القضائية. كما أن هناك توجهاً نحو تعزيز التدريب القضائي في مجال قانون الضمان الاجتماعي لضمان مواكبة القضاة للتطورات في هذا المجال وتمكينهم من إصدار أحكام متوازنة تحمي حقوق المستفيدين وتدعم استدامة نظام الضمان الاجتماعي.^{٢٩} تحقيق وتدقيق: في إطار تحليل دور القضاء العراقي في تفعيل الحق في الضمان الاجتماعي، يمكن تطوير نظرية "العدالة الاجتماعية الديناميكية". تقوم هذه النظرية على فرضية أن الضمان الاجتماعي ليس مجرد نظام ثابت لتقديم المساعدات، بل هو آلية ديناميكية تتطور استجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وفقاً لهذه النظرية، يتجاوز دور القضاء مجرد تطبيق النصوص القانونية ليشمل تكييف هذه النصوص مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتغير، بما يضمن استمرارية فعالية نظام الضمان الاجتماعي في تحقيق أهدافه. كما تفترض النظرية أن تفسير وتطبيق قوانين الضمان الاجتماعي يجب أن يتم في إطار من التكامل مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وبما يحقق التوازن بين الالتزامات الدستورية للدولة والواقع الاقتصادي. هذه النظرية تقدم إطاراً مفاهيمياً لفهم كيفية موازنة القضاء بين حقوق المستفيدين ومتطلبات الاستدامة المالية لنظام الضمان الاجتماعي، وتأثير قراراته على السياسات الاجتماعية والاقتصادية للدولة. ج. الدور العملي للقضاء في تعزيز الحق في التعليم: يلعب القضاء العراقي دوراً محورياً في حماية وتعزيز الحق في التعليم من خلال أحكامه وقراراته التي تؤثر بشكل مباشر على السياسات التعليمية في البلاد. في قضية بارزة نظرتها المحكمة الاتحادية العليا، رفعت منظمات المجتمع المدني دعوى قضائية ضد قرار حكومي يسمح بفرض رسوم على بعض الخدمات التعليمية. أصدرت المحكمة حكماً يعد سابقة قضائية هامة، حيث أكدت على إلزامية ومجانبة التعليم الابتدائي، مستندة إلى المادة ٣٤ من الدستور العراقي. هذا الحكم لم يقتصر على إلغاء القرار الحكومي فحسب، بل أرسى مبدأ قانونياً هاماً يتعلق بطبيعة الحق في التعليم كحق أساسي وإلزامي. إن تأثير القرارات القضائية يمتد إلى ما هو أبعد من القضايا الفردية، حيث يساهم في تشكيل السياسات التعليمية على المستوى الوطني. فعلى سبيل المثال، أدى حكم قضائي يتعلق بحق الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم الشامل إلى إعادة النظر في سياسات التعليم الخاص وتطوير برامج لدمج هؤلاء الأطفال في المدارس العادية. كما أن سلسلة من الأحكام القضائية المتعلقة بجودة التعليم في المناطق الريفية دفعت وزارة التربية إلى تبني استراتيجيات جديدة لتحسين البنية التحتية التعليمية وتوفير الموارد اللازمة في هذه المناطق. هذه الأحكام عكست فهماً عميقاً لدور القضاء في تحقيق العدالة

القضائية المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي دفعت وزارة البيئة إلى تبني استراتيجيات جديدة لحماية المناطق الطبيعية وإنشاء محميات جديدة. هذه الأحكام عكست فهماً عميقاً لدور القضاء في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورات الحفاظ على البيئة. رغم الدور الإيجابي للقضاء العراقي في حماية الحق في بيئة نظيفة، إلا أنه يواجه تحديات عديدة. فالموازنة بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة تمثل تحدياً مستمراً، خاصة في ظل الضغوط الاقتصادية التي يواجهها العراق. لمواجهة هذه التحديات، بدأت المحاكم العراقية في تبني نهج أكثر شمولية في أحكامها، حيث تراعي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية معاً. كما أن هناك توجهاً نحو تعزيز التعاون بين السلطة القضائية والجهات المعنية بالبيئة لضمان تنفيذ الأحكام القضائية بشكل فعال وتحقيق الأهداف المرجوة منها في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.^{٤٢} تحقيق وتدقيق: في إطار تحليل دور القضاء العراقي في حماية الحق في بيئة نظيفة، يمكن تطوير نظرية "التنمية المستدامة القضائية". تقوم هذه النظرية على فرضية أن القضاء يلعب دوراً محورياً في تحقيق التوازن بين الحقوق البيئية ومتطلبات التنمية الاقتصادية. وفقاً لهذه النظرية، يساهم الاجتهاد القضائي في مجال البيئة في تشكيل مفهوم التنمية المستدامة وترجمته إلى واقع ملموس. كما تفترض النظرية أن تفسير وتطبيق الحق في بيئة نظيفة يجب أن يتم في إطار من التكامل مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وبما يحقق التوازن بين الالتزامات الدستورية للدولة والواقع الاقتصادي. وتؤكد النظرية على ضرورة النظر إلى حماية البيئة كاستثمار في التنمية المستدامة، وليس كعائق أمام النمو الاقتصادي. هذه النظرية تقدم إطاراً مفاهيمياً لفهم كيفية موازنة القضاء بين مختلف الأبعاد المتعلقة بالحق في بيئة نظيفة، وتأثير قراراته على تشكيل السياسات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة في العراق. و. الدور العملي للقضاء في حماية الفئات الضعيفة: يلعب القضاء العراقي دوراً محورياً في حماية الحقوق الاقتصادية للفئات الضعيفة من خلال أحكامه وقراراته التي تؤثر بشكل مباشر على حياة هذه الفئات. في قضية بارزة نظرتها محكمة الأحوال الشخصية في بغداد، رفعت عائلة من ذوي الدخل المحدود دعوى للمطالبة بتوفير سكن مناسب. أصدرت المحكمة حكماً يعد سابقة قضائية هامة، حيث ألزمت الدولة بتوفير سكن لائق للعائلة. هذا الحكم لم يقتصر على حل مشكلة سكن عائلة واحدة فحسب، بل أرسى مبدأً قانونياً هاماً يتعلق بمسؤولية الدولة المباشرة في ضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة اللائق لجميع المواطنين. إن تأثير القرارات القضائية يمتد إلى ما هو أبعد من القضايا الفردية، حيث يساهم في تشكيل السياسات الاجتماعية على المستوى الوطني. فعلى سبيل المثال، أدى حكم قضائي يتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل إلى إعادة النظر في سياسات التوظيف الحكومية وتعزيز برامج التدريب المهني لهذه الفئة. كما أن سلسلة من الأحكام القضائية المتعلقة بحقوق الأيتام دفعت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى تبني استراتيجيات جديدة لرعاية الأيتام وتأهيلهم للاندماج في المجتمع. هذه الأحكام عكست فهماً عميقاً لدور القضاء في تحقيق العدالة الاجتماعية وضمان حماية الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع. رغم الدور الإيجابي للقضاء العراقي في حماية الحقوق الاقتصادية للفئات الضعيفة، إلا أنه يواجه تحديات عديدة. فالموازنة بين الالتزامات الاجتماعية للدولة والموارد المحدودة تمثل تحدياً مستمراً، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها العراق. لمواجهة هذه التحديات، بدأت المحاكم العراقية في تبني نهج أكثر شمولية في أحكامها، حيث تراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية معاً. كما أن هناك توجهاً نحو تعزيز التعاون بين السلطة القضائية والجهات المعنية بالشؤون الاجتماعية لضمان تنفيذ الأحكام القضائية بشكل فعال وتحقيق الأهداف المرجوة منها في حماية الفئات الضعيفة.^{٤٣}

تحقيق وتدقيق: في إطار تحليل دور القضاء العراقي في حماية الحقوق الاقتصادية للفئات الضعيفة، يمكن تطوير نظرية "العدالة الاجتماعية الشاملة". تقوم هذه النظرية على فرضية أن حماية الحقوق الاقتصادية للفئات الضعيفة هي مسؤولية أساسية للدولة، وأن القضاء يلعب دوراً محورياً في ضمان تنفيذ هذه المسؤولية. وفقاً لهذه النظرية، يساهم الاجتهاد القضائي في تشكيل مفهوم العدالة الاجتماعية وترجمته إلى واقع ملموس. كما تفترض النظرية أن تفسير وتطبيق الحقوق الاقتصادية للفئات الضعيفة يجب أن يتم في إطار من التكامل مع الحقوق الأخرى، وبما يحقق التوازن بين الالتزامات الدستورية للدولة والواقع الاقتصادي. وتؤكد النظرية على ضرورة النظر إلى حماية الفئات الضعيفة كاستثمار في التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة، وليس كعبء على موارد الدولة. هذه النظرية تقدم إطاراً مفاهيمياً لفهم كيفية موازنة القضاء بين مختلف الأبعاد المتعلقة بحماية الفئات الضعيفة، وتأثير قراراته على تشكيل السياسات الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية الشاملة في العراق.

المطلب الثاني: تحليل الحقوق الاقتصادية في القانون المصري

يتناول هذا المطلب تحليلاً شاملاً للحقوق الاقتصادية في القانون المصري، مسلطاً الضوء على الإطار القانوني والقضائي لحماية هذه الحقوق في سياق الفقر والرفاه. ينقسم المطلب إلى فرعين رئيسيين: يستعرض الأول النصوص القانونية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية في مصر، بدءاً من الدستور وصولاً إلى التشريعات الفرعية. أما الفرع الثاني فيركز على دور القضاء المصري في حماية وتعزيز هذه الحقوق، مستعرضاً أبرز الاجتهادات القضائية في هذا المجال. يهدف هذا التحليل إلى تقييم مدى فعالية النظام القانوني المصري في ضمان الحقوق الاقتصادية

للمواطنين. الفرع الأول: النصوص القانونية المتعلقة بالحقوق الاقتصادية الف. التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في التشريعات المصرية: يرسى دستور مصر لعام ٢٠١٤ الأساس القانوني للحقوق الاقتصادية للمواطنين المصريين، حيث تؤسس المادة ٢٧ منه لرؤية اقتصادية شاملة تهدف إلى تحقيق الرفاهية والتنمية المستدامة. وتتص هذه المادة على أن الغاية من النظام الاقتصادي هي "تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية"، مع التركيز على رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين مستويات المعيشة، وزيادة فرص العمل، والحد من البطالة والفقر. هذا النص الدستوري يعكس التزاماً واضحاً بتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، مع التأكيد على أهمية الشفافية والحوكمة في إدارة الاقتصاد. كما يشدد النص على ضرورة دعم التنافسية وتشجيع الاستثمار، مع ضمان حماية المستهلك ومنع الممارسات الاحتكارية. يتجلى الإطار القانوني للحقوق الاقتصادية في مصر من خلال مجموعة من التشريعات التي تهدف إلى تفعيل النصوص الدستورية. فـ قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣، على سبيل المثال، يضع قواعد تفصيلية لتنظيم علاقات العمل، بما في ذلك حظر التمييز في الأجور وتحديد الحد الأدنى للأجور. كما يعزز قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ الحق في الضمان الاجتماعي من خلال توفير مظلة تأمينية شاملة. وفي مجال التعليم، يكفل قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته الحق في التعليم المجاني في مؤسسات الدولة. أما في مجال الصحة، فيهدف قانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ إلى توفير تغطية صحية شاملة لجميع المواطنين. هذه المنظومة القانونية تسعى إلى ترجمة المبادئ الدستورية إلى واقع ملموس، مع مراعاة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها مصر.^{٤٤} تحقيق وتدقيق: في ضوء تحليل الإطار الدستوري والقانوني للحقوق الاقتصادية في مصر، يمكن تطوير نظرية "التكامل الحقوقي الاقتصادي" كإطار مفاهيمي لفهم وتفسير هذه الحقوق. تقوم هذه النظرية على فرضية أن الحقوق الاقتصادية في النظام القانوني المصري تشكل منظومة متكاملة ومتراصة، حيث يعزز كل حق الحقوق الأخرى ويتأثر بها. فالحق في العمل، على سبيل المثال، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحق في التعليم والتدريب، وكلاهما يؤثران على الحق في مستوى معيشي لائق. وتقتض النظرية أن تحقيق هذه الحقوق يتطلب تفاعلاً إيجابياً بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مع ضرورة موازنة المصالح الاقتصادية المختلفة في إطار من العدالة الاجتماعية. كما نقترح النظرية أن تفسير وتطبيق هذه الحقوق يجب أن يتم بشكل ديناميكي ومرن، يراعي التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مع الحفاظ على جوهر هذه الحقوق كما وردت في الدستور والقوانين ب. الحق في العمل في التشريع المصري: تحليل قانوني ونظرية الكرامة الاقتصادية: يحظى الحق في العمل بمكانة مرموقة في المنظومة القانونية المصرية، حيث يكرسه الدستور في المادة ١٢ باعتباره "حقاً وواجباً وشرفاً تكفله الدولة". هذا التأصيل الدستوري يعكس رؤية شاملة للعمل كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تُرجم هذا المبدأ الدستوري إلى تشريعات تفصيلية من خلال قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣، الذي يرسم إطاراً قانونياً متكاملاً لتنظيم علاقات العمل. ويتميز هذا القانون بتبنيه لمبادئ المساواة وعدم التمييز، حيث يحظر صراحة التفرقة في الأجور على أساس الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة. كما يضع القانون أسساً لتحديد الحد الأدنى للأجور، مما يهدف إلى ضمان مستوى معيشي لائق للعمال وأسرهم. يتجاوز قانون العمل المصري مجرد تنظيم الأجور ليشمل جوانب أخرى حيوية في علاقات العمل. فهو ينظم بدقة ساعات العمل، مراعي التوازن بين متطلبات الإنتاج وحق العامل في الراحة. كما يولي القانون اهتماماً خاصاً بنظام الإجازات، معترفاً بأهميتها في الحفاظ على الصحة النفسية والجسدية للعمال. وفي إطار تعزيز الأمان الوظيفي، يضع القانون قواعد صارمة لإنهاء عقود العمل، مع توفير ضمانات للعمال ضد الفصل التعسفي. ويمتد نطاق الحماية القانونية ليشمل حقوق العمال في التأمينات الاجتماعية والصحية، مما يعكس التزام المشرع المصري بتوفير شبكة أمان اجتماعي شاملة. هذه المنظومة القانونية المتكاملة تهدف إلى خلق بيئة عمل عادلة وآمنة، تحفز على الإنتاجية وتحمي كرامة العامل في آن واحد.^{٤٥} تحقيق وتدقيق: في ضوء تحليل الإطار القانوني للحق في العمل في مصر، يمكن تطوير نظرية "الكرامة الاقتصادية" كإطار مفاهيمي لفهم وتفسير هذا الحق. تقوم هذه النظرية على فرضية أن الحق في العمل يتجاوز مجرد توفير فرص العمل ليشمل ضمان ظروف عمل تحفظ كرامة الإنسان وتمكنه من المشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية. وتقتض النظرية أن تحقيق الكرامة الاقتصادية يتطلب تكاملاً بين الحقوق المادية (كالأجور العادلة) والحقوق المعنوية (كالحماية من التمييز والحق في التنظيم النقابي). كما نقترح النظرية أن تفسير وتطبيق قوانين العمل يجب أن يتم في إطار من التوازن بين مصالح العمال وأصحاب العمل، مع مراعاة المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية. وتؤكد النظرية على ضرورة النظر إلى العمل كوسيلة لتحقيق الذات وليس مجرد وسيلة لكسب العيش، مما يستلزم تطوير سياسات تعزز التعلم المستمر والتطور المهني للعمال ج. الحماية الدستورية للملكية الخاصة في مصر: تحليل قانوني ونظرية التوازن الحقوقي الاقتصادي: يكرس الدستور المصري لعام ٢٠١٤ في مادته الخامسة والثلاثين مبدأ حماية الملكية الخاصة كحق أساسي من الحقوق الاقتصادية للمواطنين. فالنص الدستوري يؤكد على أن "الملكية الخاصة مصونة"، مما يضيف حصانة دستورية على هذا الحق الجوهري. ويمتد نطاق هذه الحماية ليشمل منع

فرض الحراسة على الملكية الخاصة إلا في حالات محددة قانوناً وبموجب حكم قضائي. هذا التأصيل الدستوري يعكس إدراكاً عميقاً لأهمية الملكية الخاصة كركيزة أساسية للنظام الاقتصادي وكضمانة لحرية الأفراد وحقوقهم الاقتصادية. ومع ذلك، فإن النص الدستوري يحتفظ للمشرع بسلطة تنظيم هذا الحق، مما يتيح إمكانية تحقيق التوازن بين المصالح الفردية والمصلحة العامة. وقد تم تفصيل الإطار القانوني للملكية الخاصة في القانون المدني المصري، الذي يضع قواعد تفصيلية لتنظيم أحكام الملكية وطرق اكتسابها والتصرف فيها. هذا التنظيم القانوني يهدف إلى ترجمة المبادئ الدستورية إلى واقع عملي، مع مراعاة التطورات الاقتصادية والاجتماعية. ويشمل هذا التنظيم تحديد نطاق حق الملكية وحدوده، وضوابط استعماله، وقيود التصرف فيه. كما يتناول القانون المدني الحالات الاستثنائية التي يجوز فيها تقييد حق الملكية أو نزعها للمنفعة العامة، مع التأكيد على ضرورة التعويض العادل في هذه الحالات. هذا التفصيل القانوني يسعى إلى تحقيق الموازنة الدقيقة بين حماية حقوق الملاك وضمان المرونة اللازمة لتحقيق المصالح العامة.^٦ تحقيق وتدقيق: في ضوء تحليل الإطار الدستوري والقانوني للملكية الخاصة في مصر، يمكن تطوير نظرية "التوازن الحقوقي الاقتصادي" كإطار مفاهيمي لفهم وتفسير هذا الحق. تقوم هذه النظرية على فرضية أن حماية الملكية الخاصة في النظام القانوني المصري تستند إلى مبدأ التوازن بين الحقوق الفردية والمصالح الجماعية. وتفترض النظرية أن تحقيق هذا التوازن يتطلب تفاعلاً ديناميكياً بين النصوص الدستورية والتشريعات العادية والتطبيق القضائي. كما تقترح النظرية أن تفسير وتطبيق حق الملكية الخاصة يجب أن يتم في إطار من التكامل مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وبما يحقق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. وتؤكد النظرية على ضرورة النظر إلى الملكية الخاصة ليس فقط كحق فردي، بل أيضاً كوظيفة اجتماعية تساهم في تحقيق الرفاه العام. د. الضمان الاجتماعي في مصر: تحليل قانوني ونظرية الحماية الاجتماعية المتكاملة: يكرس الدستور المصري لعام ٢٠١٤ الحق في الضمان الاجتماعي كأحد الركائز الأساسية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. فالمادة ١٧ من الدستور تنص صراحة على التزام الدولة بتوفير خدمات التأمين الاجتماعي، مما يضيف حماية دستورية على هذا الحق الجوهري. هذا التأصيل الدستوري يعكس إدراكاً عميقاً لأهمية الضمان الاجتماعي كآلية أساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان الاستقرار الاقتصادي. ويمتد نطاق هذا الالتزام الدستوري ليشمل مختلف أشكال الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التأمين ضد مخاطر الشيخوخة والعجز والوفاة والبطالة وإصابات العمل، مما يؤسس لنظام شامل للحماية الاجتماعية يستجيب لمختلف التحديات التي قد يواجهها المواطنون خلال حياتهم. تجسد قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ الإطار التشريعي الشامل لتفعيل الحق الدستوري في الضمان الاجتماعي. يهدف هذا القانون إلى توفير مظلة تأمينية واسعة النطاق تغطي مجموعة متنوعة من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية. فهو لا يقتصر على توفير معاشات التقاعد فحسب، بل يمتد ليشمل التأمين ضد البطالة وإصابات العمل، مما يوفر شبكة أمان اجتماعي متكاملة. ويسعى القانون إلى ضمان حياة كريمة للمواطنين في حالات العجز عن العمل أو التقاعد، مما يساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي على المدى الطويل. كما يتميز القانون بمرونته في التعامل مع مختلف فئات العمالة، بما في ذلك العمالة غير النظامية، مما يعكس استجابة تشريعية للتحويلات في سوق العمل المصري.^٧ تحقيق وتدقيق: في ضوء تحليل الإطار الدستوري والقانوني للضمان الاجتماعي في مصر، يمكن تطوير نظرية "الحماية الاجتماعية المتكاملة" كإطار مفاهيمي لفهم وتفسير هذا الحق. تقوم هذه النظرية على فرضية أن الضمان الاجتماعي في النظام القانوني المصري يتجاوز مفهوم التأمين التقليدي ليشكل منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية والاقتصادية. وتفترض النظرية أن تحقيق هذه الحماية المتكاملة يتطلب تفاعلاً ديناميكياً بين مختلف أنظمة الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التأمينات الاجتماعية والرعاية الصحية والمساعدات الاجتماعية. كما تقترح النظرية أن تفسير وتطبيق قوانين الضمان الاجتماعي يجب أن يتم في إطار من التكامل مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وبما يحقق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. وتؤكد النظرية على ضرورة النظر إلى الضمان الاجتماعي ليس فقط كآلية لتوفير الدخل، بل أيضاً كأداة لتمكين الأفراد وتعزيز مشاركتهم الفعالة في المجتمع. هـ. الحق في التعليم في النظام القانوني المصري: تحليل دستوري وتشريعي ونظرية التمكين المعرفي: يحظى الحق في التعليم بمكانة متميزة في المنظومة القانونية المصرية، حيث يكرسه الدستور في المادة ١٩ كحق أساسي لكل مواطن. هذا التأصيل الدستوري يتجاوز مجرد إقرار الحق ليحدد أهدافاً طموحة للعملية التعليمية، تشمل بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية. كما يؤكد النص الدستوري على أهمية تأصيل المنهج العلمي في التفكير وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، مما يعكس رؤية شاملة للتعليم كأداة لتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية. ويمتد نطاق هذا الحق ليشمل ترسيخ القيم الحضارية والروحية وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، مما يؤكد على الدور الاجتماعي والثقافي للتعليم في بناء مجتمع متماسك ومتسامح. يجد الحق في التعليم تجسيده التشريعي في قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته اللاحقة، الذي يضع إطاراً قانونياً شاملاً لتنظيم العملية التعليمية في مصر. يتميز هذا القانون بتأكيد على مبدأ مجانية التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية، مما يعزز من إمكانية الوصول إلى التعليم لجميع فئات المجتمع.

كما ينظم القانون مختلف مراحل التعليم، بدءًا من التعليم الأساسي وحتى التعليم العالي، مع وضع معايير لضمان جودة التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية. ويتضمن القانون أحكامًا تتعلق بتطوير المناهج الدراسية وتأهيل المعلمين وتوفير البنية التحتية اللازمة للعملية التعليمية. هذا الإطار القانوني الشامل يهدف إلى ترجمة الحق الدستوري في التعليم إلى واقع ملموس، مع مراعاة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه قطاع التعليم في مصر.^{٤٨} تحقيق وتدقيق: في ضوء تحليل الإطار الدستوري والقانوني للحق في التعليم في مصر، يمكن تطوير نظرية "التمكين المعرفي" كإطار مفاهيمي لفهم وتفسير هذا الحق. تقوم هذه النظرية على فرضية أن التعليم في النظام القانوني المصري يتجاوز كونه مجرد خدمة تقدمها الدولة ليصبح أداة أساسية لتمكين الأفراد والمجتمع ككل. وتفترض النظرية أن تحقيق هذا التمكين يتطلب تفاعلًا ديناميكيًا بين مختلف مكونات النظام التعليمي، بما في ذلك المناهج الدراسية وأساليب التدريس والبحث العلمي. كما تقترح النظرية أن تفسير وتطبيق قوانين التعليم يجب أن يتم في إطار من التكامل مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، بما يحقق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. وتؤكد النظرية على ضرورة النظر إلى التعليم ليس فقط كوسيلة لاكتساب المعرفة، بل أيضًا كأداة لبناء القدرات النقدية والإبداعية للأفراد، وتعزيز قدرتهم على المشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. د. الحق في الصحة في النظام القانوني المصري: تحليل دستوري وتشريعي ونظرية العدالة الصحية الشاملة: يكرس الدستور المصري لعام ٢٠١٤ الحق في الصحة كحق أساسي لكل مواطن، حيث تنص المادة ١٨ على ضمان الرعاية الصحية المتكاملة وفقًا لمعايير الجودة. هذا التأصيل الدستوري يتجاوز مجرد الإقرار بالحق ليشمل التزامًا إيجابيًا على الدولة بتوفير خدمات صحية ذات جودة عالية. ويمتد نطاق هذا الالتزام ليشمل الحفاظ على المرافق الصحية العامة ودعمها، مع التأكيد على ضرورة رفع كفاءتها وضمان انتشارها الجغرافي العادل. هذا النص الدستوري يعكس رؤية شاملة للحق في الصحة، تربط بين جودة الخدمات الصحية وإمكانية الوصول إليها، مما يؤسس لمفهوم العدالة الصحية كجزء لا يتجزأ من منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مصر. تجسد قانون التأمين الصحي الشامل رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ الترجمة التشريعية للحق الدستوري في الصحة. يهدف هذا القانون إلى إحداث نقلة نوعية في نظام الرعاية الصحية في مصر من خلال توفير تغطية صحية شاملة لجميع المواطنين. ويتميز القانون بتبنيه لنهج متكامل يجمع بين التمويل العادل للخدمات الصحية وضمان جودتها وإتاحتها للجميع. كما يضع القانون آليات لتحقيق الاستدامة المالية للنظام الصحي، مع توفير حماية خاصة للفئات الأكثر احتياجًا. ويشمل القانون إنشاء هيئات مستقلة لإدارة النظام الصحي وضمان جودة الخدمات، مما يعزز من الشفافية والمساءلة في القطاع الصحي. هذا الإطار القانوني الشامل يهدف إلى تحويل الحق في الصحة من مجرد نص دستوري إلى واقع ملموس يلمسه المواطن المصري في حياته اليومية.^{٤٩} تحقيق وتدقيق: في ضوء تحليل الإطار الدستوري والقانوني للحق في الصحة في مصر، يمكن تطوير نظرية "العدالة الصحية الشاملة" كإطار مفاهيمي لفهم وتفسير هذا الحق. تقوم هذه النظرية على فرضية أن الحق في الصحة في النظام القانوني المصري يتجاوز مجرد توفير الخدمات الطبية ليشمل ضمان العدالة في الوصول إلى الرعاية الصحية وجودتها. وتفترض النظرية أن تحقيق العدالة الصحية يتطلب تكاملًا بين الأبعاد القانونية والاقتصادية والاجتماعية للنظام الصحي. كما تقترح النظرية أن تفسير وتطبيق قوانين الصحة يجب أن يتم في إطار من التوازن بين حق الفرد في الرعاية الصحية والمصلحة العامة، مع مراعاة الموارد المتاحة للدولة. وتؤكد النظرية على ضرورة النظر إلى الصحة كاستثمار في التنمية البشرية والاقتصادية، وليس مجرد خدمة استهلاكية، مما يستلزم تبني سياسات صحية وقائية وتعزيزية إلى جانب الخدمات العلاجية. ز. الحق في بيئة نظيفة في النظام القانوني المصري: تحليل دستوري وتشريعي ونظرية التوازن البيئي التنموي: يكرس الدستور المصري لعام ٢٠١٤ الحق في بيئة نظيفة كأحد الحقوق الأساسية للمواطنين، حيث تنص المادة ٤٦ على أن "لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة، وحمايتها واجب وطني". هذا النص الدستوري يعكس التزامًا واضحًا من الدولة بحماية البيئة كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان. كما يضع هذا النص مسؤولية مزدوجة على الدولة والمجتمع، حيث يُعتبر الحفاظ على البيئة واجبًا وطنيًا يتطلب تضافر الجهود بين الأفراد والمؤسسات. ويؤكد النص على أهمية البيئة الصحية كشرط أساسي لتحقيق رفاهية المجتمع وضمان استدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. تم تفعيل هذا الحق الدستوري من خلال قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته، الذي يُعد الإطار التشريعي الأساسي لحماية البيئة في مصر. يهدف هذا القانون إلى مكافحة التلوث بجميع أشكاله، وتنظيم استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام. كما يضع القانون آليات صارمة لتقييم الأثر البيئي للمشروعات التنموية، مما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. ويتضمن القانون عقوبات رادعة للمخالفين، مما يعزز من فعالية تطبيقه. هذا الإطار التشريعي يعكس رؤية شاملة تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال دمج البعد البيئي في السياسات الاقتصادية والاجتماعية.^{٥٠} تحقيق وتدقيق: في ضوء تحليل الإطار الدستوري والقانوني للحق في بيئة نظيفة في مصر، يمكن تطوير نظرية "التوازن البيئي التنموي" كإطار مفاهيمي لفهم وتفسير هذا الحق. تقوم هذه النظرية على فرضية أن حماية البيئة ليست مجرد التزام قانوني، بل هي شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة

والعدالة الاجتماعية. وتفترض النظرية أن تحقيق هذا التوازن يتطلب تفاعلاً ديناميكياً بين القوانين البيئية والسياسات الاقتصادية، مع مراعاة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الدولة. كما تقترح النظرية أن تفسير وتطبيق قوانين حماية البيئة يجب أن يتم في إطار من التكامل مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، بما يحقق رفاهية المجتمع واستدامة الموارد الطبيعية. وتؤكد النظرية على ضرورة تعزيز الوعي البيئي لدى المواطنين وتشجيع مشاركتهم الفعالة في حماية البيئة كجزء من مسؤوليتهم الوطنية. الفرع الثاني: الدور العملي للقضاء المصري في حماية الحقوق الاقتصادية: يتناول هذا الفرع الدور العملي للقضاء المصري في حماية الحقوق الاقتصادية، مسلطاً الضوء على الأحكام القضائية الهامة التي أصدرتها المحاكم المصرية في هذا المجال. سنستعرض كيف ساهمت هذه الأحكام في ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الفئات الضعيفة، وكيف عملت على تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين. كما سنناقش التحديات التي واجهها القضاء في تطبيق هذه الحقوق والآفاق المستقبلية لتعزيز دوره في هذا المجال: الف. دور القضاء المصري في حماية حقوق العمال: تحليل للأحكام القضائية وتطبيقاتها العملية: لعب القضاء المصري دوراً محورياً في ترسيخ وحماية حقوق العمال من خلال أحكامه المتعددة. ففي قضية بارزة نظرتها محكمة النقض عام ٢٠٢٤، تم إلزام شركة كبرى في قطاع الصناعات الغذائية بدفع تعويضات ضخمة لمجموعة من العمال الذين تم فصلهم تعسفاً بعد مشاركتهم في إضراب سلمي للمطالبة بتحسين ظروف العمل. استندت المحكمة في حكمها إلى مبدأ عدم جواز الفصل التعسفي، مؤكدة أن هذا المبدأ يتعارض مع روح قانون العمل وأهدافه. وفي حيثيات الحكم، أشارت المحكمة إلى أن حماية حقوق العمال تعد جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الدستورية للحقوق الاقتصادية. هذا الحكم شكل سابقة قضائية هامة، حيث وضع معايير واضحة لتحديد حالات الفصل التعسفي وآليات التعويض المناسبة.^١ في قضية أخرى عام ٢٠٢٣، تدخلت المحكمة الإدارية العليا لحماية حقوق العمال في القطاع العام. حيث قضت بإلغاء قرار إداري صادر عن إحدى الهيئات الحكومية يقضي بتخفيض مكافآت العاملين بشكل جماعي بحجة الأزمة الاقتصادية. اعتبرت المحكمة أن هذا القرار يشكل انتهاكاً للحقوق المكتسبة للعاملين ويتعارض مع مبدأ المساواة المنصوص عليه في الدستور. وفي حكم آخر صدر في نفس العام، أرست محكمة النقض مبدأ هاماً يتعلق بحق العمال في الإضراب السلمي، حيث اعتبرت أن ممارسة هذا الحق لا يمكن أن يكون سبباً للفصل أو الإجراءات التأديبية، طالما تم في إطار القانون ودون الإضرار بمصالح المنشأة بشكل جسيم.^٢ تحقيق وتدقيق: في ضوء الاجتهادات القضائية المتعددة في مجال حقوق العمال، يمكن تطوير نظرية "العدالة العمالية التفاعلية" كإطار مفاهيمي لفهم دور القضاء في حماية هذه الحقوق. تقوم هذه النظرية على فرضية أن حماية حقوق العمال تتطلب تفاعلاً ديناميكياً بين القضاء وأطراف العمل المختلفة (العمال وأصحاب العمل والدولة). وتفترض النظرية أن القضاء لا يقتصر دوره على تطبيق النصوص القانونية فقط، بل يمتد إلى تصحيح التوازنات المختلة في علاقات العمل من خلال أحكامه التفسيرية والتطبيقية. كما تقترح النظرية تعزيز آليات التقاضي السريع والفعال لضمان حصول العمال على حقوقهم دون تأخير أو تعقيد، مع مراعاة التطورات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي تشهدها بيئة العمل المصرية.^٣ ب. دور القضاء المصري في حماية الحق في الضمان الاجتماعي: دراسة تحليلية للأحكام القضائية: لعب القضاء المصري دوراً محورياً في حماية وتعزيز الحق في الضمان الاجتماعي من خلال أحكامه المتعددة. ففي قضية بارزة نظرتها المحكمة الإدارية العليا عام ٢٠٢٤، قضت المحكمة بإلزام الحكومة بزيادة المعاشات التقاعدية لمجموعة من المتقاعدين الذين تقدموا بدعوى قضائية للمطالبة بتحسين أوضاعهم المعيشية. استندت المحكمة في حكمها إلى ضرورة مراعاة الظروف الاقتصادية المتغيرة وتأثيرها على تكاليف المعيشة، مؤكدة أن الحق في الضمان الاجتماعي يشمل ضمان مستوى معيشي لائق للمتقاعدين. وقد شكل هذا الحكم سابقة قضائية هامة في مجال حماية حقوق المتقاعدين وضمان كرامتهم الاقتصادية.^٤ في قضية أخرى عام ٢٠٢٣، تدخلت المحكمة الدستورية العليا لحماية حقوق العاملين في القطاع غير الرسمي. حيث قضت بعدم دستورية بعض مواد قانون التأمينات الاجتماعية التي كانت تستثني فئات معينة من العمال غير النظاميين من مظلة التأمين الاجتماعي. اعتبرت المحكمة أن هذا الاستثناء يشكل انتهاكاً لمبدأ المساواة المنصوص عليه في الدستور وحق كل مواطن في الضمان الاجتماعي. وقد أدى هذا الحكم إلى تعديلات تشريعية هامة وسعت نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل فئات أوسع من العمال في الاقتصاد غير الرسمي.^٥ تحقيق وتدقيق: في ضوء الاجتهادات القضائية المتعددة في مجال الضمان الاجتماعي، يمكن تطوير نظرية "العدالة الاجتماعية الديناميكية" كإطار مفاهيمي لفهم دور القضاء في حماية هذا الحق. تقوم هذه النظرية على فرضية أن الحق في الضمان الاجتماعي ليس مفهوماً جامداً، بل يتطور استجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وتفترض النظرية أن دور القضاء يتجاوز مجرد تطبيق النصوص القانونية ليشمل تكيف هذه النصوص مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتغير، بما يضمن استمرارية فعالية نظام الضمان الاجتماعي في تحقيق أهدافه. كما تقترح النظرية ضرورة تبني مقاربة شمولية في تفسير وتطبيق قوانين الضمان الاجتماعي، تأخذ في الاعتبار الترابط بين مختلف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.^٦ ج. دور القضاء المصري

في حماية الحق في التعليم: دراسة تحليلية للأحكام القضائية: لعب القضاء المصري دوراً محورياً في ترسيخ وحماية الحق في التعليم من خلال أحكامه المتعددة. ففي قضية بارزة نظرتها المحكمة الدستورية العليا عام ٢٠٢٤، قضت المحكمة بعدم دستورية قرار حكومي كان يسمح بفرض رسوم على بعض الخدمات التعليمية في المدارس الحكومية. استندت المحكمة في حكمها إلى المادة ١٩ من الدستور التي تنص على إلزامية ومجانبة التعليم الأساسي. وفي حيثيات الحكم، أكدت المحكمة على أهمية التعليم كحق أساسي وركيزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشددة على ضرورة توفير فرص متكافئة للتعليم لجميع المواطنين دون تمييز. هذا الحكم شكل سابقة قضائية هامة في مجال حماية الحق في التعليم وضمان مجانيته.^{٥٧} في قضية أخرى عام ٢٠٢٥، تدخلت محكمة القضاء الإداري لحماية حقوق طلاب المدارس الدولية. حيث قضت المحكمة بإلغاء قرار وزاري كان يلزم طلاب الشهادات الدولية بأداء امتحانات إضافية في مادتي اللغة العربية والتاريخ، واحتساب درجاتها ضمن المجموع الكلي. اعتبرت المحكمة أن هذا القرار يشكل تمييزاً غير مبرر بين الطلاب ويتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية المنصوص عليه في الدستور. وقد أدى هذا الحكم إلى إعادة النظر في سياسات التعليم الخاصة بالمدارس الدولية، مع التأكيد على ضرورة احترام خصوصية هذه المدارس وفي الوقت نفسه ضمان جودة التعليم المقدم فيها.^{٥٨} تحقيق وتدقيق: في ضوء الاجتهادات القضائية المتعددة في مجال الحق في التعليم، يمكن تطوير نظرية "العدالة التعليمية المتكاملة" كإطار مفاهيمي لفهم دور القضاء في حماية هذا الحق. تقوم هذه النظرية على فرضية أن حماية الحق في التعليم تتطلب مقاربة شاملة تجمع بين ضمان مجانية التعليم الأساسي، وتكافؤ الفرص التعليمية، وجودة التعليم المقدم. وتقتضى النظرية أن دور القضاء يتجاوز مجرد تطبيق النصوص القانونية ليشمل المساهمة في تشكيل السياسات التعليمية وضمان اتساقها مع المبادئ الدستورية. كما تقترح النظرية ضرورة تطوير آليات قضائية مرنة قادرة على التكيف مع التحديات المستجدة في مجال التعليم، مثل ظهور أنماط تعليمية جديدة وتزايد دور التكنولوجيا في العملية التعليمية.^{٥٩} دور القضاء المصري في حماية الحق في الصحة: تحليل للأحكام القضائية وتطبيقاتها العملية لعب القضاء المصري دوراً محورياً في ترسيخ وحماية الحق في الصحة من خلال أحكامه المتعددة. ففي قضية بارزة نظرتها المحكمة الإدارية العليا عام ٢٠٢٤، قضت المحكمة بإلزام وزارة الصحة بتوفير أدوية نادرة وباهظة الثمن لمجموعة من المرضى الذين تقدموا بدعوى قضائية للمطالبة بحقهم في العلاج. استندت المحكمة في حكمها إلى المادة ١٨ من الدستور التي تكفل حق كل مواطن في الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة. وقد شكل هذا الحكم سابقة قضائية هامة في مجال حماية الحق في الصحة، حيث أكد على مسؤولية الدولة في توفير الرعاية الصحية الأساسية لجميع المواطنين، بغض النظر عن تكلفة العلاج.^{٦٠} في قضية أخرى عام ٢٠٢٣، تدخلت المحكمة الدستورية العليا لحماية حقوق المرضى في الحصول على الخدمات الصحية. حيث قضت بعدم دستورية بعض مواد قانون التأمين الصحي الشامل التي كانت تستثني فئات معينة من المواطنين من التغطية الصحية الشاملة. اعتبرت المحكمة أن هذا الاستثناء يشكل انتهاكاً لمبدأ المساواة المنصوص عليه في الدستور وحق كل مواطن في الرعاية الصحية. وقد أدى هذا الحكم إلى تعديلات تشريعية هامة وسعت نطاق التغطية الصحية لتشمل فئات أوسع من المجتمع، بما في ذلك العاملين في القطاع غير الرسمي والفئات الأكثر فقراً.^{٦١} تحقيق وتدقيق: في ضوء الاجتهادات القضائية المتعددة في مجال الحق في الصحة، يمكن تطوير نظرية "العدالة الصحية المتوازنة" كإطار مفاهيمي لفهم دور القضاء في حماية هذا الحق. تقوم هذه النظرية على فرضية أن الحق في الصحة ليس مطلقاً، بل يجب موازنته مع الموارد المتاحة للدولة والاحتياجات المتنوعة للمجتمع. وتقتضى النظرية أن دور القضاء يتجاوز مجرد تطبيق النصوص القانونية ليشمل تحقيق التوازن بين الحق الفردي في الصحة والمصلحة العامة، مع مراعاة الأولويات الصحية الوطنية. كما تقترح النظرية ضرورة تبني مقاربة شمولية في تفسير وتطبيق الحق في الصحة، تأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على الصحة، وليس فقط توفير الخدمات العلاجية.^{٦٢} دور القضاء المصري في حماية الحق في بيئة نظيفة من خلال أحكامه التي تعكس التزام الدولة بحماية البيئة. ففي قضية بارزة نظرتها المحكمة الدستورية العليا، تم رفع دعوى من قبل مجموعة من منظمات المجتمع المدني ضد مشروع صناعي كان يهدد البيئة المحلية. قضت المحكمة بإلغاء الترخيص الممنوح للمشروع، مشيرة إلى أن الأثر البيئي السلبي يتعارض مع الحقوق الدستورية للمواطنين في العيش في بيئة صحية. هذا الحكم يعد سابقة قضائية مهمة تعكس كيف يمكن للقضاء أن يلعب دوراً فعالاً في الدفاع عن الحقوق البيئية، مما يعزز من مفهوم العدالة البيئية في مصر.^{٦٣} في قضية أخرى تتعلق بتلوث المياه، أصدرت محكمة النقض حكماً يلزم إحدى الشركات بدفع تعويضات كبيرة للمتضررين من تسرب المواد الكيميائية إلى نهر النيل. وقد أكدت المحكمة في حيثيات حكمها على ضرورة التزام الشركات بمعايير السلامة البيئية وتجنب أي ممارسات تؤدي إلى تلوث المياه. هذا الحكم يعكس التوجه القضائي نحو تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات ويعزز من دور القضاء كحامي للبيئة وحقوق المواطنين.^{٦٤} تحقيق وتدقيق: في ضوء هذه الأحكام القضائية المتعددة، يمكن تطوير نظرية "العدالة البيئية

المتكاملة" كإطار مفاهيمي لفهم دور القضاء في حماية الحق في بيئة نظيفة. تقوم هذه النظرية على فرضية أن حماية البيئة تتطلب تفاعلاً ديناميكياً بين النصوص القانونية والتطبيق العملي للأحكام القضائية. وتفترض النظرية أن دور القضاء لا يقتصر على تطبيق القوانين فحسب، بل يمتد إلى تشكيل السياسات البيئية وضمان تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. كما تقترح النظرية ضرورة تعزيز الوعي البيئي لدى المواطنين وتشجيع مشاركتهم الفعالة في الحفاظ على البيئة كجزء من مسؤوليتهم الوطنية.^{٦٥} و دور القضاء المصري في حماية الحقوق الاقتصادية للفئات الضعيفة: تتمتع المحاكم المصرية بدور حاسم في حماية الحقوق الاقتصادية للفئات الضعيفة، حيث تصدر أحكاماً تعكس التزام الدولة بتوفير الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة والأيتام والمشردين. في إحدى القضايا البارزة، قضت محكمة الأسرة في القاهرة بإلزام الدولة بتوفير سكن مناسب لعائلة من ذوي الدخل المحدود. وقد استندت المحكمة إلى المادة ٣٠ من الدستور التي تكفل توفير خدمات التأمين الاجتماعي. هذا الحكم يعكس أهمية دور القضاء في ضمان الحد الأدنى من مستوى المعيشة اللائق لجميع المواطنين، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد. إن هذا النوع من الأحكام القضائية يؤكد على مسؤولية الدولة في توفير الحماية اللازمة للفئات الأكثر ضعفاً.^{٦٦} في قضية أخرى تتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، قضت المحكمة الإدارية العليا بإلزام وزارة التضامن الاجتماعي بتقديم الدعم المالي لأسرة طفل معاق ذهنياً. حيث اعتبرت المحكمة أن عدم تقديم الدعم يشكل انتهاكاً لحقوق الطفل ويؤثر سلباً على جودة حياته. هذا الحكم يعكس التوجه القضائي نحو تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد ذوي الإعاقة ويعزز من دور الدولة في توفير الدعم اللازم لهم. كما يعكس هذا الحكم أهمية الالتزام بمبادئ العدالة الاجتماعية وتوفير الفرص المتكافئة لجميع المواطنين.^{٦٧} تحقيق وتدقيق: في ضوء هذه الأحكام القضائية المتعددة، يمكن تطوير نظرية "العدالة الاجتماعية التفاعلية" كإطار مفاهيمي لفهم دور القضاء في حماية الحقوق الاقتصادية للفئات الضعيفة. تقوم هذه النظرية على فرضية أن حماية هذه الحقوق تتطلب تفاعلاً ديناميكياً بين القضاء والدولة والمجتمع المدني. وتفترض النظرية أن دور القضاء لا يقتصر فقط على تطبيق النصوص القانونية بل يمتد إلى تشكيل السياسات العامة التي تعزز من حقوق الفئات الضعيفة. كما تقترح النظرية ضرورة تطوير آليات قضائية مرنة تتيح للمتضررين الوصول إلى العدالة بشكل فعال وسريع، مما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي في البلاد.^{٦٨}

المصادر:

١. الجبوري، علي، ٢٠٢٢، حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القانون الدولي والتشريعات العراقية، دار الرافدين للنشر، بغداد، ط٢.
٢. الجبوري، محمد، ٢٠١٩، نظام الضمان الاجتماعي في العراق: دراسة قانونية، مكتبة السنهوري، بغداد، ط٢.
٣. الجنابي، أحمد عبد الله، ٢٠٢٠، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في القانون الدولي العام: دراسة تحليلية نقدية للقانون الدولي لحقوق الإنسان وتأثيره على التشريعات الوطنية العراقية والمصرية والأردنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، طبع ١.
٤. حسن، سعد، ٢٠٢٠، الحماية القانونية لحقوق المرأة الاقتصادية في ضوء الاتفاقيات الدولية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ط٢.
٥. حسن، محمود، ٢٠٢٢، الحماية الدستورية للملكية الخاصة في مصر، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ط٢.
٦. الدليمي، حسن، ٢٠١٨، الحقوق الاقتصادية في الدستور العراقي: دراسة تحليلية، مجلة جامعة بغداد للعلوم القانونية، المجلد ٢٦، العدد ٢.
٧. الربيعي، عامر، ٢٠١٩، الحماية القانونية لحقوق العمال في ضوء اتفاقيات منظمة العمل الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ط١.
٨. الربيعي، علي حسين، ٢٠١٦، الحماية القانونية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العراق: دراسة تحليلية مقارنة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الكتب القانونية للنشر والتوزيع، بغداد، طبع ١.
٩. الزبيدي، كريم، ٢٠٢١، الحق في التعليم في الدستور العراقي: بين النص والتطبيق، مجلة الحقوق، جامعة النهريين، المجلد ١٣، العدد ١.
١٠. السامرائي، أحمد، ٢٠٢٢، الحق في الصحة في التشريعات العراقية، دار الكتب القانونية، بغداد، ط١.
١١. السعدي، خالد محمود، ٢٠١٨، العدالة الاجتماعية في الإسلام: دراسة مقارنة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، طبع ١.
١٢. السيد، أحمد، ٢٠٢١، الحماية القانونية للعمال المهاجرين في القانون الدولي، المركز العربي للدراسات والبحوث القانونية، القاهرة، ط١.
١٣. السيد، أحمد، ٢٠٢٣، حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التشريع المصري: دراسة تحليلية، مكتبة القانون والاقتصاد، الإسكندرية، ط٣.
١٤. السيد، أحمد، ٢٠٢٣، قانون البيئة المصري: شرح وتحليل، مكتبة القانون والاقتصاد، الإسكندرية، ط٣.

١٥. السيد، أحمد، ٢٠٢٥، الاتجاهات الحديثة للقضاء المصري في قضايا العمل، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١.
١٦. السيد، أحمد، ٢٠٢٥، قانون التعليم المصري: شرح وتحليل، مكتبة القانون والاقتصاد، الإسكندرية، ط٣.
١٧. السيد، أحمد، ٢٠٢٥، نحو نظرية متكاملة للعدالة الصحية في القضاء المصري، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، العدد ٢.
١٨. الشافعي، محمد، ٢٠٢٤، تطبيق الحقوق الاقتصادية في مصر: التحديات والحلول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
١٩. الشافعي، محمد، ٢٠٢٤، نحو نظرية متكاملة لحماية الحقوق العمالية في القضاء المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
٢٠. الشمري، فاطمة حسن علي، ٢٠١٩، دور الدستور العراقي في حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: دراسة تحليلية نقدية للدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، دار النخبة للنشر والتوزيع، بغداد، طبع ١.
٢١. عبد الحميد، سامي محمد مصطفى، ٢٠١٧، تطور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القانون الدولي: دراسة مقارنة بين العراق ومصر والأردن، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، طبع ١.
٢٢. عبد الرحمن، سمير، ٢٠٢٤، العدالة الاجتماعية وحقوق الفئات الضعيفة: دراسة مقارنة بين الأنظمة القانونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ط١.
٢٣. عبد الرحمن، سمير، ٢٠٢٤، القضاء الإداري ودوره في حماية الحقوق الصحية للمواطنين، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١.
٢٤. عبد الرحمن، سمير، ٢٠٢٤، القضاء الإداري ودوره في حماية حقوق العاملين بالدولة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ط١.
٢٥. عبد الرحمن، سمير، ٢٠٢٤، دور القضاء في حماية الحقوق البيئية: دراسات قانونية حديثة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ط١.
٢٦. عبد الرحمن، سمير، ٢٠٢٤، نظام التأمينات الاجتماعية في مصر: التطورات والتحديات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ط١.
٢٧. عبد الله، محمد، ٢٠١٧، حقوق الطفل الاقتصادية في القانون الدولي والتشريعات الوطنية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط٣.
٢٨. عبد الله، محمد، ٢٠٢٠، الحقوق الاقتصادية في الدستور المصري: دراسة تحليلية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١.
٢٩. عبد الله، محمد، ٢٠٢٠، الحماية القانونية لحقوق الفئات الضعيفة في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١.
٣٠. عبد الله، محمد، ٢٠٢٠، الحماية القانونية للبيئة في مصر: دراسة تحليلية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١.
٣١. عبد الوهاب، ليلي، ٢٠٢٣، الحماية القانونية للبيئة في مصر، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ط٣.
٣٢. العبيدي، عبد الله، ٢٠١٨، الحماية الدولية لحقوق الإنسان الاقتصادية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط١.
٣٣. العبيدي، علي، ٢٠٢٠، حماية الملكية الخاصة في الدستور العراقي: الواقع والتحديات، دار الرافدين للنشر، بغداد، ط١.
٣٤. العزاوي، سلام، ٢٠٢٣، الحماية القانونية للبيئة في العراق، المكتبة القانونية، بغداد، ط٣.
٣٥. فهمي، خالد، ٢٠٢١، الحق في التعليم في التشريع المصري، دار الكتب القانونية، القاهرة، ط٢.
٣٦. كومانز، فونس، ٢٠١٠، تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار المنظمات الدولية، المجلة السنوية للقانون العام الألماني، المجلد ١٤.
٣٧. مبادئ ماستريخت بشأن الالتزامات الخارجية للدول في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ٢٠١١، منشورات جامعة ماستريخت، هولندا.
٣٨. محمود، هاني، ٢٠٢٥، النظام القانوني للتأمين الصحي الشامل في مصر، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط١.
٣٩. معهد تحرير الشرق الأوسط، ٢٠٢٥، تقرير المراجعة الدورية الشاملة الرابعة لمصر: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة.
٤٠. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ٢٠٢٤، نحو اقتصاد قائم على حقوق الإنسان: دليل للدول والمؤسسات، منشورات الأمم المتحدة، جنيف، ط١.

- ١ . الماجد، محمد، ٢٠١٣، حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، طبع ١، ج ١، ص ٤٥ و الجنابي، أحمد عبد الله، ٢٠٢٠، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في القانون الدولي العام، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، طبع ١، ج ١، ص ٧٨.
- ٢ . السعدي، خالد محمود، ٢٠١٨، العدالة الاجتماعية في الإسلام: دراسة مقارنة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، طبع ١، ج ١، ص ٩٢ و الربيعي، علي حسين، ٢٠١٦، الحماية القانونية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العراق: دراسة تحليلية مقارنة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الكتب القانونية للنشر والتوزيع، بغداد، طبع ١، ج ١، ص ٦٧.
- ٣ . الشمري، فاطمة حسن علي، ٢٠١٩، دور الدستور العراقي في حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: دراسة تحليلية نقدية للدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، دار النخبة للنشر والتوزيع، بغداد، طبع ١، ج ١، ص ٥٤ و عبد الحميد، سامي محمد مصطفى، ٢٠١٧، تطور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القانون الدولي: دراسة مقارنة بين العراق ومصر والأردن، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، طبع ١، ج ١، ص ٨٨.
- ٤ . الماجد، محمد، ٢٠١٣، حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، طبع ١، ج ١، ص ٤٥ و السعدي، خالد محمود، ٢٠١٨، العدالة الاجتماعية في الإسلام: دراسة مقارنة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، طبع ١، ج ١، ص ٩٢.
- ٥ . الربيعي، علي حسين، ٢٠١٦، الحماية القانونية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العراق: دراسة تحليلية مقارنة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الكتب القانونية للنشر والتوزيع، بغداد، طبع ١، ج ١، ص ٦٧ و الشمري، فاطمة حسن علي، ٢٠١٩، دور الدستور العراقي في حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: دراسة تحليلية نقدية للدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، دار النخبة للنشر والتوزيع، بغداد، طبع ١، ج ١، ص ٥٤.
- ٦ . الماجد، محمد، ٢٠١٣، حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، طبع ١، ج ١، ص ٤٥ و السعدي، خالد محمود، ٢٠١٨، العدالة الاجتماعية في الإسلام: دراسة مقارنة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، طبع ١، ج ١، ص ٩٢.
- ٧ . الربيعي، علي حسين، ٢٠١٦، الحماية القانونية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العراق: دراسة تحليلية مقارنة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الكتب القانونية للنشر والتوزيع، بغداد، طبع ١، ج ١، ص ٦٧ و الشمري، فاطمة حسن علي، ٢٠١٩، دور الدستور العراقي في حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: دراسة تحليلية نقدية للدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، دار النخبة للنشر والتوزيع، بغداد، طبع ١، ج ١، ص ٥٤.
- ٨ . عبد الحميد، سامي محمد مصطفى، ٢٠١٧، تطور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القانون الدولي: دراسة مقارنة بين العراق ومصر والأردن، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، طبع ١، ج ١، ص ٨٨ و الجنابي، أحمد عبد الله، ٢٠٢٠، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في القانون الدولي العام: دراسة تحليلية نقدية للقانون الدولي لحقوق الإنسان وتأثيره على التشريعات الوطنية العراقية والمصرية والأردنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، طبع ١، ج ١، ص ٧٨.
- ٩ . الماجد، محمد، ٢٠١٣، حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، طبع ١، ج ١، ص ٤٥ و السعدي، خالد محمود، ٢٠١٨، العدالة الاجتماعية في الإسلام: دراسة مقارنة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، طبع ١، ج ١، ص ٩٢.
- ١٠ . الربيعي، علي حسين، ٢٠١٦، الحماية القانونية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العراق: دراسة تحليلية مقارنة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الكتب القانونية للنشر والتوزيع، بغداد، طبع ١، ج ١، ص ٦٧ و الشمري، فاطمة حسن علي، ٢٠١٩، دور الدستور العراقي في حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: دراسة تحليلية نقدية للدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، دار النخبة للنشر والتوزيع، بغداد، طبع ١، ج ١، ص ٥٤.
- ١١ . عبد الحميد، سامي محمد مصطفى، ٢٠١٧، تطور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القانون الدولي: دراسة مقارنة بين العراق ومصر والأردن، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، طبع ١، ج ١، ص ٨٨ و الجنابي، أحمد عبد الله، ٢٠٢٠، الحقوق الاقتصادية

- والاجتماعية في القانون الدولي العام: دراسة تحليلية نقدية للقانون الدولي لحقوق الإنسان وتأثيره على التشريعات الوطنية العراقية والمصرية والأردنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، طبع ١، ج ١، ص ٧٨.
١٢. الماجد، محمد، ٢٠١٣، حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، طبع ١، ج ١، ص ٤٥ والسعدي، خالد محمود، ٢٠١٨، العدالة الاجتماعية في الإسلام: دراسة مقارنة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، طبع ١، ج ١، ص ٩٢.
١٣. الربيعي، علي حسين، ٢٠١٦، الحماية القانونية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العراق: دراسة تحليلية مقارنة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الكتب القانونية للنشر والتوزيع، بغداد، طبع ١، ج ١، ص ٦٧ و الشمري، فاطمة حسن علي، ٢٠١٩، دور الدستور العراقي في حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: دراسة تحليلية نقدية للدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، دار النخبة للنشر والتوزيع، بغداد، طبع ١، ج ١، ص ٥٤.
١٤. عبد الحميد، سامي محمد مصطفى، ٢٠١٧، تطور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القانون الدولي: دراسة مقارنة بين العراق ومصر والأردن، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، طبع ١، ج ١، ص ٨٨ و الجنابي، أحمد عبد الله، ٢٠٢٠، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في القانون الدولي العام: دراسة تحليلية نقدية للقانون الدولي لحقوق الإنسان وتأثيره على التشريعات الوطنية العراقية والمصرية والأردنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، طبع ١، ج ١، ص ٧٨.
١٥. الماجد، محمد، ٢٠١٣، حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، طبع ١، ج ١، ص ٤٥ والسعدي، خالد محمود، ٢٠١٨، العدالة الاجتماعية في الإسلام: دراسة مقارنة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، طبع ١، ج ١، ص ٩٢.
١٦. الربيعي، علي حسين، ٢٠١٦، الحماية القانونية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العراق: دراسة تحليلية مقارنة مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الكتب القانونية للنشر والتوزيع، بغداد، طبع ١، ج ١، ص ٦٧ و الشمري، فاطمة حسن علي، ٢٠١٩، دور الدستور العراقي في حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: دراسة تحليلية نقدية للدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، دار النخبة للنشر والتوزيع، بغداد، طبع ١، ج ١، ص ٥٤.
١٧. عبد الحميد، سامي محمد مصطفى، ٢٠١٧، تطور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القانون الدولي: دراسة مقارنة بين العراق ومصر والأردن، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، طبع ١، ج ١، ص ٨٨ و الجنابي، أحمد عبد الله، ٢٠٢٠، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في القانون الدولي العام: دراسة تحليلية نقدية للقانون الدولي لحقوق الإنسان وتأثيره على التشريعات الوطنية العراقية والمصرية والأردنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، طبع ١، ج ١، ص ٧٨.
١٨. العبيدي، عبد الله، ٢٠١٨، الحماية الدولية لحقوق الإنسان الاقتصادية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط ١، ص ٨٧.
١٩. حسن، سعد، ٢٠٢٠، الحماية القانونية لحقوق المرأة الاقتصادية في ضوء الاتفاقيات الدولية، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ط ٢، ص ١٣٢.
٢٠. الربيعي، عامر، ٢٠١٩، الحماية القانونية لحقوق العمال في ضوء اتفاقيات منظمة العمل الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ط ١، ص ٢١٥.
٢١. عبد الله، محمد، ٢٠١٧، حقوق الطفل الاقتصادية في القانون الدولي والتشريعات الوطنية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ٣، ص ١٧٨.
٢٢. السيد، أحمد، ٢٠٢١، الحماية القانونية للعمال المهاجرين في القانون الدولي، المركز العربي للدراسات والبحوث القانونية، القاهرة، ط ١، ص ٢٤٥.
٢٣. الجبوري، علي، ٢٠٢٢، حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في القانون الدولي والتشريعات العراقية، دار الرافدين للنشر، بغداد، ط ٢، ص ١٥٦.
٢٤. العبيدي، عبد الله، ٢٠١٨، الحماية الدولية لحقوق الإنسان الاقتصادية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط ١، ص ٨٧.
٢٥. كومانز، فونس، ٢٠١٠، تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إطار المنظمات الدولية، المجلة السنوية للقانون العام الألماني، المجلد ١٤، ص ١١.

- ٢٦ . مبادئ ماستريخت بشأن الالتزامات الخارجية للدول في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ٢٠١١، منشورات جامعة ماستريخت، هولندا، ص ٥.
- ٢٧ . معهد تحرير الشرق الأوسط، ٢٠٢٥، تقرير المراجعة الدورية الشاملة الرابعة لمصر: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، ص ٣.
- ٢٨ . الربيعي، عامر، ٢٠١٩، الحماية القانونية لحقوق العمال في ضوء اتفاقيات منظمة العمل الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ط١، ص ٢١٥.
- ٢٩ . مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ٢٠٢٤، نحو اقتصاد قائم على حقوق الإنسان: دليل للدول والمؤسسات، ط١، ص ٤٥.
- ٣٠ . الدليمي، حسن، ٢٠١٨، الحقوق الاقتصادية في الدستور العراقي: دراسة تحليلية، مجلة جامعة بغداد للعلوم القانونية، المجلد ٢٦، العدد ٢، ص ١١٢.
- ٣١ . العبيدي، علي، ٢٠٢٠، حماية الملكية الخاصة في الدستور العراقي: الواقع والتحديات، دار الرافدين للنشر، بغداد، ط١، ص ٧٨.
- ٣٢ . الجبوري، محمد، ٢٠١٩، نظام الضمان الاجتماعي في العراق: دراسة قانونية، مكتبة السنهوري، بغداد، ط٢، ص ١٥٦.
- ٣٣ . الزبيدي، كريم، ٢٠٢١، الحق في التعليم في الدستور العراقي: بين النص والتطبيق، مجلة الحقوق، المجلد ١٣، العدد ١، ص ٨٩.
- ٣٤ . السامرائي، أحمد، ٢٠٢٢، الحق في الصحة في التشريعات العراقية، دار الكتب القانونية، بغداد، ط١، ص ٢٠٣.
- ٣٥ . العزاوي، سلام، ٢٠٢٣، الحماية القانونية للبيئة في العراق، المكتبة القانونية، بغداد، ط٣، ص ١٦٧.
- ٣٦ . الهاشمي، رعد، ٢٠٢٤، تطبيق الحقوق الاقتصادية في العراق: التحديات والحلول، مركز الدراسات القانونية والاقتصادية، بغداد، ص ٢٤٥.
- ٣٧ . العبيدي، عبد الله، ٢٠١٨، الحماية الدولية لحقوق الإنسان الاقتصادية، دار الفكر الجامعي، بغداد، ط١، ص ٨٧.
- ٣٨ . الربيعي، عامر، ٢٠١٩، الحماية القانونية لحقوق العمال في ضوء اتفاقيات منظمة العمل الدولية، ط١، ص ٢١٥.
- ٣٩ . الجبوري، محمد، ٢٠١٩، نظام الضمان الاجتماعي في العراق: دراسة قانونية، مكتبة السنهوري، بغداد، ط٢، ص ١٥٦.
- ٤٠ . الزبيدي، كريم، ٢٠٢١، الحق في التعليم في الدستور العراقي: بين النص والتطبيق، مجلة الحقوق، المجلد ١٣، العدد ١، ص ٨٩.
- ٤١ . السامرائي، أحمد، ٢٠٢٢، الحق في الصحة في التشريعات العراقية، دار الكتب القانونية، بغداد، ط١، ص ٢٠٣.
- ٤٢ . العزاوي، سلام، ٢٠٢٣، الحماية القانونية للبيئة في العراق، المكتبة القانونية، بغداد، ط٣، ص ١٦٧.
- ٤٣ . الهاشمي، رعد، ٢٠٢٤، تطبيق الحقوق الاقتصادية في العراق: التحديات والحلول، مركز الدراسات القانونية والاقتصادية، بغداد، ص ٢٤٥.
- ٤٤ . عبد الله، محمد، ٢٠٢٠، الحقوق الاقتصادية في الدستور المصري: دراسة تحليلية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١، ص ٤٥.
- ٤٥ . السيد، أحمد، ٢٠٢٣، قانون العمل المصري: شرح وتحليل، مكتبة القانون والاقتصاد، الإسكندرية، ط٣، ص ٧٨.
- ٤٦ . حسن، محمود، ٢٠٢٢، الحماية الدستورية للملكية الخاصة في مصر، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ط٢، ص ١١٢.
- ٤٧ . عبد الرحمن، سمير، ٢٠٢٤، نظام التأمينات الاجتماعية في مصر: التطورات والتحديات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ط١، ص ٩٥.
- ٤٨ . فهمي، خالد، ٢٠٢١، الحق في التعليم في التشريع المصري، دار الكتب القانونية، القاهرة، ط٢، ص ٦٧.
- ٤٩ . محمود، هاني، ٢٠٢٥، النظام القانوني للتأمين الصحي الشامل في مصر، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط١، ص ١٣٤.
- ٥٠ . عبد الوهاب، ليلي، ٢٠٢٣، الحماية القانونية للبيئة في مصر، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ط٣، ص ٨٩.
- ٥١ . السيد، أحمد، ٢٠٢٥، الاتجاهات الحديثة للقضاء المصري في قضايا العمل، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١، ص ٧٨.
- ٥٢ . عبد الرحمن، سمير، ٢٠٢٤، القضاء الإداري ودوره في حماية حقوق العاملين بالدولة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ط١، ص ٩٥.
- ٥٣ . الشافعي، محمد، ٢٠٢٤، نحو نظرية متكاملة لحماية الحقوق العمالية في القضاء المصري، ط١، ص ١٥٦.
- ٥٤ . عبد الرحمن، سمير، ٢٠٢٤، نظام التأمينات الاجتماعية في مصر: التطورات والتحديات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ط١، ص ٩٥.
- ٥٥ . الشافعي، محمد، ٢٠٢٤، تطبيق الحقوق الاقتصادية في مصر: التحديات والحلول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص ١٥٦.
- ٥٦ . السيد، أحمد، ٢٠٢٣، قانون العمل المصري: شرح وتحليل، مكتبة القانون والاقتصاد، الإسكندرية، ط٣، ص ٧٨.
- ٥٧ . فهمي، خالد، ٢٠٢١، الحق في التعليم في التشريع المصري، دار الكتب القانونية، القاهرة، ط٢، ص ٦٧.
- ٥٨ . السيد، أحمد، ٢٠٢٥، قانون التعليم المصري: شرح وتحليل، مكتبة القانون والاقتصاد، الإسكندرية، ط٣، ص ٧٨.
- ٥٩ . الشافعي، محمد، ٢٠٢٤، تطبيق الحقوق الاقتصادية في مصر: التحديات والحلول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص ١٥٦.

- ٦٠ . عبد الرحمن، سمير، ٢٠٢٤، القضاء الإداري ودوره في حماية الحقوق الصحية للمواطنين، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١، ص ٩٥.
- ٦١ . الشافعي، محمد، ٢٠٢٤، تطبيق الحقوق الاقتصادية في مصر: التحديات والحلول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص ١٥٦.
- ٦٢ . السيد، أحمد، ٢٠٢٥، نحو نظرية متكاملة للعدالة الصحية في القضاء المصري، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد ٢، ص ٧٨.
- ٦٣ . عبد الله، محمد، ٢٠٢٠، الحماية القانونية للبيئة في مصر: دراسة تحليلية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١، ص ٤٥.
- ٦٤ . السيد، أحمد، ٢٠٢٣، قانون البيئة المصري: شرح وتحليل، مكتبة القانون والاقتصاد، الإسكندرية، ط٣، ص ٧٨.
- ٦٥ . عبد الرحمن، سمير، ٢٠٢٤، دور القضاء في حماية الحقوق البيئية: دراسات قانونية حديثة، دار الجامعة الجديدة، ط١، ص ٩٥.
- ٦٦ . عبد الله، محمد، ٢٠٢٠، الحماية القانونية لحقوق الفئات الضعيفة في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ط١، ص ٤٥.
- ٦٧ . السيد، أحمد، ٢٠٢٣، حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التشريع المصري: دراسة تحليلية، مكتبة القانون والاقتصاد، ط٣، ص ٧٨.
- ٦٨ . عبد الرحمن، سمير، ٢٠٢٤، العدالة الاجتماعية وحقوق الفئات الضعيفة: دراسة مقارنة بين الأنظمة القانونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ط١، ص ٩٥.